مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٦٢٥ (الاستئناف ٢)

الخميس، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد بلنغا – إبوتو	(الكاميرون)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتلوف
	أيرلندا	السيد كور
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد مقداد
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد جيانغ جيانغ
	غينيا	السيد تراوري
	فرنسا	السيدة داشون
	كولومبيا	السيد بالديبيسو
	المكسيك	السيدة آرسي دي جانيت
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيريمي غرينستوك
	موريشيوس	السيد كونجول
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ موجهة من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2002/1132)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178.

02-64394 (A)
0264394

استؤنفت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول المدرج في قائمتي، أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني أعتزم التمسك في الجدول المحدد، أي أن نبدأ الجلسة الساعة العاشرة صباحا وأن نعلقها الساعة الواحدة ظهرا وأن نستأنفها الساعة الثالثة عصرا وأن نعلقها الساعة السادسة مساء. وإني أعول على تعاون المتكلمين لنتمكن من البدء فورا والاستماع إلى جميع المتكلمين.

وأود أن أبلغ المجلس أيضا بأنني تلقيت رسالة من ممثل موريتانيا يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة من دون أن يكون له حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد ولد دادا (موريتانيا) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل المغرب. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بنونه (المغرب): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أقدم لكم تهانئ وفد بلادي بمناسبة ترؤسكم أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنين لكم التوفيق في مهامكم.

كما أنتهز هذه الفرصة لأعبر عن تقديرنا لسفير بلغاريا على أدائه المتميز في إدارة أعمال المجلس خلال شهر أيلول/سبتمبر.

يجتمع مجلس الأمن اليوم للتداول حول تطبيق العراق للقرارات الأممية. ويكتسي هذا الاجتماع أهمية كبرى ليس فقط بالنسبة لأمن واستقرار شعوب ودول المنطقة، بل كذلك بالنسبة للسلم والأمن الدوليين. ولا أدل على ذلك أكثر من العدد الهائل للوفود التي طلبت التدخل في هذه المناقشة من باب حرصها على تطبيق الشرعية الدولية، وفي نفس الوقت، تفادي كل ما من شأنه أن يزيد من تأزم الوضع وتهديد السلام والاستقرار في المنطقة.

لا أحد يجادل في ضرورة احترام الشرعية الدولية، وعلى الأخص قرارات مجلس الأمن، باعتباره الجهاز الذي يضطلع بمسؤولية أولية وهامة فيما يخص المحافظة على السلم والأمن الدوليين.

ويأتي اقتناعنا هذا من كون مجلس الأمن، حينما يتخذ قرارات، فإنه يتخذها باسمنا جميعا وطبقا لمبادئ وأهداف الأمم المتحدة كما تنص على ذلك المادة ٢٤ من الميثاق. وعلى هذا الأساس، تحظى قرارات مجلس الأمن بتأييد المجموعة الدولية وبالشروط الضرورية لضمان تطبيقها.

وبالنسبة للعراق فقد أوضحت القرارات التي اتخذها المجلس منذ عام ١٩٩٠ بصفة شاملة، الالتزامات التي يجب على هذا البلد الوفاء بها قبل رفع العقوبات المفروضة عليه.

وبالرغم من بعض الصعوبات والتعثرات، فقد تعاون العراق خلال السنين العشر المنصرمة مع منظمة الأمم المتحدة ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تطبيق مقتضيات القرارات الأممية ذات الصلة.

وقد مكنت المجهودات الحميدة التي قام بها الأمين العام من إقناع السلطات العراقية بالموافقة على رجوع المفتشين. وتأكد ذلك في الرسالة التي بعث بها العراق في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ إلى السيد الأمين العام، والتي عبر

فيها عن استعداده لاستقبال المفتشين ومناقشة الترتيبات الضرورية لمزاولة مهامهم بصفة فورية.

وبعد ذلك، تم اجتماع في فيينا يومي ٣٠ أيلول/سبتمبر وفاتح تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بين الجانب العراقي والسيد بليكس، أكد فيه الجانب العراقي عزمه على التعاون مع المفتشين الأمميين وتمكينهم من القيام بمهمتهم من دون قيد أو شرط.

وقد تضمنت الإحاطة التي قدمها السيد بليكس أمام المجلس في الثالث من هذا الشهر، إشارات لنقط الاتفاق بين العراق والأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتي اتفق على تسميتها بـ ''قواعد اللعبة''، أعطت الانطباع بأن حل الصعوبات التي كانت تعرقل عمل المفتشين سيتم تجاوزها.

لقد حرص مؤسسو منظمة الأمم المتحدة على بناء نظام الدفاع المشترك، المنصوص عليه في الفصل السابع من الميثاق، بطريقة تجعل اللجوء إلى القوة الوسيلة القصوى والأخيرة بعد استنفاد جميع وسائل الضغط، وعلى رأسها العقوبات الاقتصادية، لحمل دولة معينة على تنفيذ قرارات مجلس الأمن.

ويبقى الهدف المقصود من هذه العقوبات إقناع الدولة المعنية بضرورة التجاوب مع المشروعية الدولية، وتجنب استعمال القوة، الذي هو في صميم دور ومسؤولية الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص مجلس الأمن.

ومن هذا المنطلق، وبما أن العراق قد قبل بعودة المفتشين فورا وبدون شروط، فإن على مجلس الأمن أن يرى إذا كانت القرارات التي اعتمدت لحد الآن، كافية لتمكين المفتشين من أداء مهمتهم من دون عراقيل، أو إذا كان من الضروري اعتماد قرار جديد. وكيفما كان الحال، فإن حرصنا على احترام المشروعية الدولية ومقتضيات ميثاق منظمة الأمم المتحدة يحتم علينا إعطاء الفرصة للمفتشين للعودة إلى مزاولة مهمتهم وانتظار التقرير الذي سيقدمه السيد بليكس قبل اتخاذ أي إجراء آخر.

إن أمن وسلامة دول وشعوب منطقة الشرق الأوسط يستوجبان احترام الشرعية الدولية من طرف هذه الدول بدون استثناء، والتزامها بكل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويجدر التذكير هنا بمقررات قمة بيروت العربية التي كرست المصالحة بين العراق والكويت وأكدت على ضرورة احترام استقلال وسيادة العراق وتعاون هذا الأخير من أجل طي نهائي لملف الأسرى والمفقودين الكويتيين، وتجنب أي عمل عسكري ضد العراق.

كما أن ضمان أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط يستوجب العمل على خلوها من الأسلحة النووية ومن كل أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا الإطار لا يفوتني بأن أذكر بالتأييد المستمر للمملكة المغربية لإعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من هذه الأسلحة لما فيه خير واستقرار كل شعوب المنطقة.

لا يمكننا أن ننسى أو نهمل الجوانب الإنسانية للوضع في العراق، لأن المعني بالأمر في نهاية المطاف هو الشعب العراقي، وخصوصا المأساة التي يعيشها الشعب العراقي الشقيق منذ أكثر من عشر سنوات، حيث لا يزال عدد كبير من الأطفال يموتون بسبب سوء التغذية والأوبئة وآخرون يحرمون من حقهم في التمدرس. أما الكبار فإن وضعيتهم المادية المزرية تدفعهم إلى بيع مستلزماتهم الشخصية الضرورية ويمكن أن يرى ذلك في شوارع بغداد لتأمين لقمة العيش لذويهم.

واعتبارا لهذه الوضعية الحرجة التي يمر بها المجتمع العراقي فإن على مجلس الأمن مساعدة العراق على الخروج من هذه الأزمة واستكمال مهمة المفتشين طبقا لقرارات

الأمم المتحدة، قصد تمكين الشعب العراقي من العودة إلى حياة عادية ومستقرة.

في الختام نتمنى صادقين أن يتمكن مجلس الأمن هذا، وهو الساهر على المشروعية الدولية وعلى مصداقية المنظمة، من التوصل إلى توحيد الرؤية والاتفاق على إجراءات وترتيبات رجوع المفتشين لإنهاء مهمتهم، وبالتالي بعث الأمل في نفوس شعوب المنطقة، بل جميع شعوب العالم، وتجنيبهم ويلات حرب أخرى ستكون لها، لا قدر الله، عواقب وخيمة على استقرار عدد كبير من الدول.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل المغرب على الكلمات الرقيقة التي وجّهها إلي.

المتكلم التالي ممثل البرازيل. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فونسكا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): إننا نشعر بالامتنان لحركة بلدان عدم الانحياز لمبادرتها بطلب هذه المناقشة العامة، التي كان من الممكن أن تجرى حتى قبل ذلك بمبادرة أعضاء مجلس الأمن أنفسهم. إن التطورات التي وقعت في الأشهر القليلة الماضية أثارت شواغل خطيرة جدا، حيث يبدو أن المجتمع الدولي سينجر إلى منطق الحرب المروع.

وهذا أمر خطير يثير قلق أعضاء الأمم المتحدة جميعا. إن السلم والأمن الدوليين معرضان بوضوح للخطر، وكذلك الحال بالنسبة لمصداقية منظمتنا ذاتها ومبادئها وأساليب عملها. ومجلس الأمن ينبغي له أن يستفيد من آراء الدول غير الأعضاء فيه بشأن أنسب الخطوات التي ينبغي اتخاذها، وليس هذا فحسب، وإنما من الضروري أيضا أن تكون العضوية الأوسع نطاقا للأمم المتحدة محل تقدير بشأن الخيارات السياسية الصعبة التي يدرسها المجلس.

في لحظات مثل هذه، يجب أن توجه خياراتنا الجماعية ضرورة ضمان الاحترام غير المشروط لقواعد القانون الدولي الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وللقرارات الملزمة التي يتخذها مجلس الأمن، وأيضا إمكانية اللجوء إلى الصكوك المنصوص عليها في الميثاق من أجل ضمان صون السلم والأمن؛ ويجب ألا يعتبر استعمال القوة العسكرية سوى تدبير أخير يلجأ إليه بعد استنفاد كل التدابير الأخرى.

وكما ذكر وزير الشؤون الخارجية البرازيلي، السيد سيلسو لافر في الجلسة الثانية للجمعية، في بداية المناقشة العامة للدورة الحالية:

> ”ولا يجوز اللجوء إلى استخدام القوة على الصعيد الدولي إلا بعد استنفاد جميع الخيارات الدبلوماسية. ولا يجوز ممارسة القوة إلا وفقا لميثاق الأمم المتحدة وبطريقة تتماشى مع قرارات مجلس الأمن. وبغير ذلك، فإن موثوقية المنظمة لن تتقوض بطريقة غير قانونية فحسب، بل أيضا ستوجد حالة من الاستقرار المحفوف بالمخاطر الذي لا يعمر طويلا.
>
> ”وفي حالة العراق بالذات، تعتقد البرازيل أن من واجب مجلس الأمن أن يقرر التدابير اللازمة التي تكفل التقيد التام بالقرارات ذات الصلة. إن ممارسة مجلس الأمن لمسؤولياته هي الطريقة التي تكفل تخفيف حدة التوتر وتجنيب العواقب الوخيمة التي تنجم عن المزيد من عدم الاستقرار“.

يجب ألا يكون هناك شك، أيا كان نوعه، بشأن ما يتوقعه المجتمع الدولي كله من السلطات العراقية. وحقيقة أن العراق رفض بوضوح التعاون مع الأمم المتحدة في تنفيذ قرارات مجلس الأمن، تثير بالغ القلق، وتترتب عليها عواقب على صون السلم والأمن الدوليين. إن العراق يجب أن يلتزم

التزاما صارما غير مشروط بتعهداته بمقتضى تلك القرارات. والمجتمع الدولي يتطلب تأكيدات كاملة يمكن التحقق منها بأن العراق أنهى إنهاء تاما برامجه الخاصة بأسلحة الدمار الشامل، وبأنه لا يتمكن من استئنافها.

ومجلس الأمن يجب أن يعمل وفقا لرغبة المجتمع الدولي بأن تستأنف أعمال التفتيش في العراق بأقرب وقت ممكن بقصد ضمان القضاء على كل أسلحة الدمار الشامل. ولبلوغ هذه الغاية، يصبح الامتثال والتعاون التامان من جانب السلطات العراقية ضروريين تماما. وأعمال التفتيش يجب القيام بها بشكل مستقل بواسطة الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية مع التعاون غير المقيد من جانب العراق.

وعلى المجلس أيضا أن يشجع على تحديد محفزات إيجابية للامتثال الكامل الذي يؤدي إلى تخفيف نظام الجزاءات وإلى رفعه تدريجيا. فإن دعت الحاجة إلى تلك الجزاءات وفي الوقت الذي تتطلبها، حينذاك يجب على مجلس الأمن أن ينظر في تدابير إنفاذ أخرى في ضوء تقييم نتائج بحث المفتشين.

ونحن على ثقة من أن هذه المناقشات ستعطي مجلس الأمن صورة أكثر وضوحا عن آراء الدول الأعضاء بصدد هذه المسألة التي تهمنا جميعا للغاية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل البرازيل على الكلمات الرقيقة التي وجّهها إليّ.

المتكلم التالي على القائمة مندوب سويسرا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ستاهلن (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم سيدي وأشكر أعضاء مجلس الأمن الآخرين على إتاحة الفرصة لي للكلام عن مسألة العراق.

تعارض سويسرا بشدة انتشار أسلحة الدمار الشامل بكل صوره، سواء كان هذا متعلقا بإنتاج مثل هذه الأسلحة أو بالجهود الهادفة إلى إنتاجها. فأولا وقبل كل شيء، تشكل هذه الأسلحة خطرا على السكان المدنيين. كما أن سويسرا تشارك في القلق إزاء إمكانية وقوع مثل هذه الأسلحة في أيدي شبكات الإرهاب الدولية. وستستمر سويسرا في العمل على تشجيع نزع السلاح الذي يمكن التحقق منه والذي يمكن له أن يكون متوازنا بصورة جيدة على المستوى الإقليمي والمستوى العالمي.

وترغب سويسرا في احترام الحكومة العراقية الالتزامات المنوطة بها بموجب قرارات مجلس الأمن بصدد التفتيش. وتلاحظ أن سياسة التسلح التي تنتهجها تلك الحكومة في السنوات الأخيرة تثير الشبهات الخطيرة. وتعتقد سويسرا أن الوسيلة الوحيدة للقضاء على هذه الشبهات هي أن يقبل العراق بدون شروط وجود لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش في أراضيه وقيامها بعملياتها التفتيشية.

وتؤيد سويسرا بدون تحفظ جهود مجلس الأمن والأمين العام ورئيس لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش. ولقد أبلغت رئيس اللجنة أنها مستعدة للقيام بدور نشيط في مهمة اللجنة إن دعت الحاجة إلى ذلك. وترى سويسرا أنه يجب ذكر كل المواقع التي توصف بالقصور الرئاسية في القوائم وتسهيل دخول المفتشين تلك القصور دون أية قيود. وأخيرا تعتقد سويسرا بأنه يجب أن يتم التفتيش بدقة وأن يؤدي إلى الإزالة الفعالة لأية أسلحة غير مشروعة قد تكون موجودة.

إن سويسرا تعتقد أنه يجب استنفاد كل الوسائل السلمية من أجل تحقيق هذه الغايات. كما أن إمكانية استخدام القوة يجب ألا يجري التفكير فيها قبل مراعاة كل

الاحتمالات التي قد تنجم في المدى القصير أو المدى البعيد على الأصعدة السياسي والأمني والإنساني والاقتصادي. وسويسرا قلقة بشكل خاص إزاء المخاطر التي تواجه السكان المدنيين. وهي قلقة أيضا بنفس الدرجة إزاء ما يمكن أن يحدثه الصراع المسلح من آثار على الاستقرار الإقليمي.

وفي هذا السياق - تعتقد سويسرا أن الهدف الأول الذي يجب على المجتمع الدولي أن يتوخاه هو القضاء على الأسلحة غير المشروعة التي قد تكتشف في العراق. وهي ترحب أيضا بالاستعداد الذي أظهره الرئيس بوش في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ بصدد البحث عن حل للأزمة الراهنة في إطار مجلس الأمن. وترحب سويسرا في الوقت ذاته بما أعلنته الحكومة العراقية من قرار بالامتثال لمطالبات المجتمع الدولي الملحة بشأن قبول عودة مفتشي نزع السلاح، بالإضافة إلى النتائج البنّاءة لمباحثات فيينا.

وترى سويسرا أنه يجب احترام كل الإجراءات التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة وأن الالتجاء إلى مجلس الأمن في حالة التفكير في استخدام القوة أمر لا غنى عنه. وهي تؤكد على وجه خاص مخاطر التفسير المتعجل لفكرة الدفاع المشروع من منظور وقائي يخرج عن الإطار الذي يقضي الميثاق به. ولذا فإن سويسرا تؤيد اتجاها ذا مرحلتين يسمح للمجلس ذاته بالتأكد من أن العراق قد أوفى بتعهداته، على أساس تقرير المفتشين، وباتخاذ المجلس لأية تدابير ضرورية في حالة عدم وفائه بتلك التعهدات، مع علمه الكامل بالحقائق.

وتعلّق سويسرا أهمية كبيرة على احترام قرارات مجلس الأمن. وإذ تعترف سويسرا بأن لكل صراع طبيعته الخاصة، فإنها ستواصل بذل الجهد من أجل ضمان تنفيذ كل قرارات مجلس الأمن وذلك باسم مصداقية القانون الدولي وفعاليته.

وما من شك في أن الحاجة تدعو إلى العمل، وإلى العمل مع التصميم، من أجل ضمان تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، ولكن لا بد من اتخاذ الإجراء اللازم بصورة جماعية داخل إطار الأمم المتحدة. والأمم المتحدة وحدها هي التي تستطيع إضفاء الشرعية الدولية على أي عمل ضد العراق.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر مندوب سويسرا على الكلمات الرقيقة التي وجّهها إليّ.

المتكلم التالي على القائمة ممثل بنغلاديش. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): أهنئكم سيدي الرئيس على تقلدكم رئاسة المجلس. ونعرب عن ثقتنا بقدرتكم على إنجاح مداولاتنا. كما نشيد بقيادة السفير تفروف في الشهر الماضي.

إن بنغلاديش تولي الأفضلية الشديدة للتسوية السلمية للمنازعات. ولقد أوضحنا هذه النقطة باستمرار في الماضي بما في ذلك من قاعة هذا المجلس. وتؤمن بنغلاديش باستمرار التسويات الدبلوماسية والسياسية للمنازعات الدولية. ويجب الوصول إلى هذه التسويات عن طريق المناقشات البنّاءة.

وإذ نعترف بالحاجة إلى إنفاذ قرارات مجلس الأمن، يجب أن يستند هذا الإنفاذ على قواعد القانون الدولي وأعرافه، وعلى تأييد الأمم المتحدة. ويجب أن يكون هدف أي عمل للإنفاذ الحاجة إلى دعم الأمن والسلام والاستقرار. وفيما يختص بالمسألة المحددة قيد البحث، نرحب بقرار العراق السماح لمفتشي الأسلحة بالعودة. ويجب أن تتوفر للمفتشين حرية دخول مواقع التفتيش كاملة غير منقوصة خلال اضطلاعهم بمسؤولياهم المنوطة بهم. كما يجب ألا توضع أية قيود على عمل لجنة الأمم المتحدة للرصد

والتحقق والتفتيش. وعلى العراق أن يمتثل أيضا لكل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بهذه المسألة.

ولكن رغما عن كل هذا يجب، في آخر المطاف، بذل كل جهد للحيلولة دون الحرب. فالحروب تجلب الموت والدمار. وهي تعرقل الاقتصادات وتزيد من المعاناة البشرية. وكما يتضح تماما من هذه المناقشة، تتشاطر الأغلبية العظمى من عضوية الأمم المتحدة هذه الآراء. ويجب الاستماع إلى صوتها والأخذ بآرائها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل بنغلاديش على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل ماليزيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يضم وفدي صوته إلى صوت الآخرين في تهنئتكم السيد الرئيس بتوليكم رئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر. كما نشيد بسلفكم الممثل الدائم لبلغاريا لرئاسته المجلس في الشهر الماضي.

ونشكركم سيادة الرئيس وأعضاء المجلس على عقد هذا الاجتماع المفتوح البالغ الأهمية بشأن الحالة بين العراق والكويت استجابة لطلب الممثل الدائم لجنوب أفريقيا، بصفته رئيس حركة عدم الانحياز. ويؤيد وفدي تماما البيان الذي أدلى به بالأمس محددا موقف الحركة من هذه القضية. يأتي هذا الاجتماع في أنسب وقت تماما لأن انتباه المجتمع الدولي مشدود إلى قرار المجلس الوشيك.

لقد كانت ماليزيا من بين الذين طلبوا عقد هذا الاجتماع لتمكين أكبر عدد من أعضاء المنظمة من الإدلاء بآرائهم قبل أن يبت المجلس في هذه القضية. ويرجع هذا إلى أن القرار الذي يوشك أن يتخذه المجلس بشأن العراق ذو أهمية حاسمة، لا بالنسبة للعراق فقط بل وللمنطقة والمجتمع الدولي بأسره. ونرى أن من المناسب أن تُسمع آراء جميع أعضاء الأمم المتحدة في قضية لها هذا القدر من الأهمية. ونشكر المجلس لتكرمه بالاستماع إلى غير الأعضاء أولا.

القضية المطروحة على المجلس تتعلق بعودة مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة إلى العراق، بعد غيبة أربع سنوات، لمواصلة المهمة التي كلفهم بها المجلس وهي نزع ما تبقى من أسلحة الدمار الشامل التي يُدَّعى أنها بحوزة العراق. وقد عُهد بتلك المهمة الآن إلى لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) بقيادة خبير نزع السلاح ذي الخبرة الواسعة، السيد هانز بليكس.

وبموجب أحكام القرار كان المجلس قد عهد إلى السيد بليكس واللجنة بتنفيذ ولايتها، مستلهمين مبادئ الروح المهنية والاستقلالية والصرامة والشفافية، بغية كفالة تطبيق نظام تفتيش فعال. وتحلي اللجنة بطابع مستقل أو بطابع الأمم المتحدة أمر ضروري يجب الحفاظ عليه إذا أريد لها أن تؤدي عملها بمصداقية. وهذا الأمر له أهمية خاصة في ظل المشاكل المعروفة التي واجهت سالفتها وهي بعثة الأمم المتحدة الخاصة (أونسكوم)، التي اتخذت ذلك القرار المصيري بالانسحاب من العراق قبيل غارات القنابل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، وبذا أنهت فجأة عملها الذي كان مضنيا ولكنه كان أيضا مفيدا.

وكان السيد بليكس قد التقى مبدئيا بالجانب العراقي لوضع طرائق عودة مفتشي الأسلحة، بالاسم والولاية الجديدين. وهو ينتظر الضوء الأخضر من المجلس قبل التوجه إلى العراق. وبقبول العراق العودة غير المشروطة لمفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة يصبح السيد بليكس ملزما قانونا بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) بالسير في الوفاء بولايته.

وترى ماليزيا أن اللجنة ستستطيع الوفاء بولايتها، بالتعاون المؤكد من حكومة العراق، وينبغي أن تقوم بعملها على هذا الأساس دون حاجة لقرار آخر من المجلس. ونفهم أن السيد بليكس مستعد للعمل ولكنه أصبح غير متيقن وتتملكه الحيرة إزاء الغرض من هذه الممارسة بينما طبول الحرب تدق بصوت عال. فهو الآن يلتمس التوجيه من المجلس، وهذا أمر مفهوم، إذا كان المراد أن تؤدي اللجنة عملها على أحسن وجه وأن تنال مباركة المجلس.

غير أن أي تعليمات جديدة، إذا دعت لها الضرورة المطلقة، يجب أن تقتصر على تعزيز منطلق القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). وأي خروج على ذلك القرار - الذي قد يشمل، كما ذكر على نطاق واسع، التهديد باستخدام القوة، ضمن عناصر أخرى جديدة، بعضها لم يسبق له مثيل - لن يأتي إلا بتعقيد عمل اللجنة وبلا ضرورة. فيجب أن تتاح للجنة الجديدة فرصة لإكمال عمل اللجنة الخاصة السابقة، ويجب أن تُعطى الفرصة للعراق لإثبات امتثاله الكامل وتعاونه مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، دون تهديدات باستخدام القوة. ونحن نرى أن العراق قد استمع إلى الرسالة الواضحة التي لا لبس فيها من المجتمع الدولي بشأن مسألة التزاماته تجاه واجباته وسوف يتفهمها.

ولذا ينبغي ألا تكون القضية المعروضة على المجلس قضية تفويض باستخدام القوة ضد العراق بافتراض عدم امتثال العراق للقرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، بل قضية السماح للجنة ببدء أعمالها في العراق بأسرع ما يمكن. وينبغي أن ينصب تركيز المجلس على تعزيز دبلوماسية الأمم المتحدة في حل المشكلة من خلال عمليات تفتيش وتدمير للأسلحة بصورة فعالة؛ وليس على إضفاء الشرعية على حرب ضد العراق لإحداث ''تغيير في النظام''. فإزاحة رئيس الدولة أو الحكومة في دولة ذات سيادة عمل غير مشروع ويتعارض مع الميثاق، ويجب ألا يكون مشروعا يحظى بتأييد هذا المجلس. وأحكام الميثاق بشأن هذه المسألة واضحة تماما ولا غموض فيها، وأكد عليها كثير من المتكلمين في هذه المناقشة.

ويجب في الوقت نفسه أن تكون جهود نزع السلاح جزءا من خطة واضحة لرفع الجزاءات بحيث تنتهي سريعا الأزمة الإنسانية الموهنة في العراق. ويتطلب النجاح في هذه الممارسة الجارية التعاون الكامل من حكومة العراق في كل جانب من جوانبها. فلقد حان الوقت لأن تطوى صفحة أليمة من تاريخ المنطقة ولأن تصاغ علاقة جديدة بين دول المنطقة تقوم على المصالحة والطمأنينة والثقة كل مع الدول الأخرى وعلى التراث المشترك الذي يجمع بينها.

غير أن هذا لا يمكن أن يحدث إلا بالتعاون الكامل من العراق في نواح أخرى، بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومن بينها المساءلة الفورية عن الأسرى الكويتيين وإعادتهم وعن رعايا البلدان الثالثة المفقودين وعن المحفوظات والممتلكات الأخرى الوطنية التي أُخذت من الكويت بطرق غير مشروعة إبان الغزو العراقي لذلك البلد. فهذه الإجراءات من جانب العراق هي التي يمكن أن تكفل عودة الأوضاع الطبيعية إلى العلاقات بين العراق والكويت. ولذا فنحن نحث العراق على ألا يضيِّع بارقة الأمل هذه وعلى أن يفعل ما يصح فعله لصالح السلام والهدوء لشعبه وللمنطقة وللعالم.

ووفدي يرحب بمعالجة مسألة العراق الآن في مجلس الأمن، حيث هذا مكانها الصحيح. ويجب أن تُعالج المسألة من المجلس كله ويشترك فيها جميع أعضائه في كل مرحلة من مراحل المناقشات. ويجب حلها عن طريق آليات المجلس وعملياته ذاتها على أساس المبادئ والقواعد المقررة في القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. والأمر متروك لأعضاء المجلس لكفالة سلامة عملية اتخاذ القرار فيه، ولبذل قصارى الجهد

لحل المشكلة دون لجوء إلى أي عمل عسكري. ولذا فدق طبول الحرب والحديث عن ”تغيير النظام“ مسألة لا مكان لها ولا موجِب لها. وهي تصرف اهتمامنا عن نطاق عملنا الآن الذي هو إرسال مفتشي اللجنة إلى العراق، كما أنها تُعقِّد الأوضاع.

وواضح أن الأغلبية الساحقة في المجتمع الدولي لا تريد أن ترى أو تدعم العمل العسكري ضد العراق. ولا غرابة في هذا، إذ لا أحد يريد أن يرى إطالة أمد البؤس الشديد الذي يعيشه شعب العراق لاثنتي عشرة سنة تقريبا من جراء أشد الجزاءات إضعافا. فشعب العراق البريء سيكون أول وأكثر الضحايا عددا في أي استخدام للقوة ضد العراق. فمن أجل هؤلاء لا بد من تجنب الحرب. ويجب أن تُعطى كل فرصة ممكنة لأن تعمل الدبلوماسية عملها. فنجاحها يفوق كثيرا ويبقى طويلا أكثر من أي شيء يمكن أن يأتي به العمل العسكري في هذه الحالة. وتلك هي الرسالة التي أعادها الأمين العام نفسه مراراً، سواء في سياق مسألة العراق أو في غيرها من حالات الصراع. وقد وقف الأمين العام مدافعاً في صمود عن الدبلوماسية وتعددية الأطراف في خطابه الافتتاحي أمام دورة الجمعية العامة الحالية في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. ولا يملك المجلس أن يفعل أقل منه، لأن تعددية الأطراف التي تستتبع دبلوماسية الأمم المتحدة، هي المبرر لوجود الأمم المتحدة. وقد أعرب عن ذلك بشكل بالغ التأثير في الجلسة الثانية لدورة الجمعية العامة الحالية، حيث أعلن في معرض الإشارة إلى قدسية سيادة القانون أن:

> ”... أي حكومة ملتزمة بسيادة القانون في بلدها يجب أن تلتزم أيضاً بسيادة القانون في الخارج. فلجميع الدول مصلحة واضحة في إعلاء شأن القانون الدولي والحفاظ على النظام الدولي، كما أنها تتحمل مسؤولية واضحة في هذا الصدد“.

أما البديل عن الدبلوماسية والعملية المتعددة الأطراف فيتمثل في اللجوء للقوة المسلحة، بكل ما ينطوي عليه من نتائج غير مقصودة بالنسبة للسلام، والأمن، بما فيه الأمن الإنساني، والتنمية. كما أن هذه النتائج غير المقصودة قد تؤثر في الجهود الدولية المبذولة لمكافحة الإرهاب الدولي، مما يؤدي بالتأكيد إلى زيادة تعقيدها، بل إنها قد تتفكك في أعقابه.

ولا يود المجلس بالتأكيد في مطلع القرن الجديد والألفية الجديدة، وفي ظل الآمال والتوقعات الكبار الواردة في إعلان الألفية، أن يهدر المكاسب التي تحققت على مدى سنوات عديدة من الدبلوماسية الدقيقة والشاقة والمثمرة.

إن جميع أعضاء المنظمة حماة للميثاق، غير أن ذلك ينطبق بصفة خاصة على الأعضاء العاملين في مجلس الأمن، سواء في ذلك الأعضاء الدائمون وغير الدائمين. إذ يتعين عليهم كفالة إعلاء شأن الميثاق وحمايته، بدلاً من تقويضه أو إهماله. فلا بد من أن تتسم إجراءاته وقراراته بالاتساق وعدم التحيز، وأن تخلو من ازدواج المعايير. فما يطالَب به العراق من حيث الامتثال لقرارات المجلس يجب أيضاً أن يطالَب به الآخرون، ولا سيما إسرائيل، التي تجاهلت الكثير منها وأفلتت من العقاب.

وتقع على عاتق المجلس في التعامل مع هذه المسألة وغيرها من المسائل المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين مسؤولية خطيرة تتمثل في كفالة حفظ النظام الدولي القائم على مجموعة القوانين والمعايير الدولية وتعزيزه. وعلى أعضاء المجلس أن يكفلوا ويتأكدوا من أن ما يقومون به من أعمال في إطار المجلس سيخدم مصالح المجتمع الدولي الواسعة، لا مجرد مصالحهم الخاصة الوطنية الضيقة. ذلك أنه سيُحكم على المجلس في نهاية الأمر بناء على ما إذا كانت قراراته تعلي شأن القانون الدولي والشرعية الدولية، وتعزز الأمم المتحدة

والعملية المتعددة الأطراف، وتروج للسلام والأمن، أم العكس من ذلك. وسيُحكم على المجلس بناء على ما إذا كان فيما يتخذه من قرارات يختار طريق الدبلوماسية البنّاءة أم طريق الحرب المدمرة، مع كل ما ينطوي عليه ذلك من آثار بالنسبة للسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وهذه في واقع الأمر مسؤولية خطيرة على كل عضو من أعضاء المجلس أن يتحملها نيابة عن المجتمع الدولي، الذي يتصرف مجلس الأمن باسمه، ويُرجى أن يكون تصرفه من أجل مصلحته. وهذه المسؤولية رهيبة بصفة خاصة بالنسبة للأعضاء الدائمين، الذين سيحددون بموجب السلطات الخاصة المخولة لهم أكثر من الآخرين المحصلة النهائية لهذه المسألة. ونثق في أنهم وغيرهم من أعضاء المجلس سيفعلون ما هو صواب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل ماليزيا على بيانه وعلى العبارات الودية التي وجهها لي.

المتكلم التالي هو ممثل لبنان. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دياب (لبنان) (تكلم بالعربية): يسعدني أن أتقدم منكم بجزيل الشكر على تلبية طلب وفد جنوب أفريقيا بصفته رئيس حركة عدم الانحياز لعقد هذه الجلسة العلنية لمناقشة قضية العراق والتطورات المتصلة بها، واسمحوا لي بأن أغتنم هذه الفرصة لتقديم التعازي وباسم لبنان إلى الدول التي فجعت بفقدان رعاياها في المأساة التي حلت بإندونيسيا على أثر الاعتداء الإرهابي الذي تعرضت له جزيرة بالي.

إن الاحتكام إلى الأمم المتحدة وتطبيق قراراتها لا سيما قرارات مجلس الأمن الدولي في شأن أية قضية، يكفل حلها سلميا ويمنع من لجوء الدول إلى أعمال عسكرية أحادية ينتج عنها مآس وأخطار قد لا تنحصر في الإطار الجغرافي لموضع المشكلة. إن هذا الواقع ينطبق على العراق الذي أكدت قمة بيروت العربية بإجماع القادة العرب أن حل مشكلته لا يتم إلا بالحوار بينه وبين الأمم المتحدة دون تعريضه لحرب تزيد من معاناة شعبه.

وضمن لغة الحوار، فقد لاقت التأكيدات التي أعطتها جمهورية العراق خلال قمة بيروت، حول التزامها باحترام استقلال وسيادة وأمن دولة الكويت وضمان سلامة ووحدة أراضيها، وتجنب كل ما من شأنه تكرار ما حدث في عام ١٩٩٠، استحسانا وترحيبا عارمين من قبل القادة العرب. وشكّلت هذه التأكيدات خطوة تمهيدية لتعاون العراق في إيجاد حل سريع ونهائي لقضية الأسرى الكويتيين وإعادة الممتلكات وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

وفي إطار جو التعاون هذا، اتخذ القادة العرب جملة مواقف داعمة لقضية العراق صدرت عن قمة بيروت دعوا فيها إلى ما يلي: أولا، احترام استقلال وسيادة العراق وأمنه ووحدة أراضيه وسلامته الإقليمية. ثانيا، استئناف الحوار بين العراق والأمم المتحدة الذي بدأ في جو إيجابي وبنَّاء استكمالا لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ثالثا، رفع العقوبات عن العراق وإنهاء معاناة شعبه الشقيق بما يؤمن الاستقرار والأمن في المنطقة.

هذا وقد عبّر القادة العرب عن رفضهم المطلق لضرب العراق أو تهديد أمن وسلامة أية دولة عربية باعتباره تهديدا للأمن القومي لجميع الدول العربية.

قام العراق منذ قمة بيروت باتخاذ خطوات إضافية بنَّاءة أبرزت جديته في التعاطي مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. إذ استجاب العراق عبر الرسالة التي وجهها وزير خارجيته إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ١٦ أيلول/

سبتمبر ٢٠٠٢، لمناشدة الأمين العام للأمم المتحدة والدول الأعضاء. وتضمنت هذه الرسالة قرار العراق بالسماح بعودة المفتشين بدون قيد أو شرط، وشكلت خطوة أولى نحو حل شامل يضمن تنفيذ بقية متطلبات قرارات مجلس الأمن. ومرة أخرى أثبتت لغة الحوار أنها وحدها الكفيلة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن العراق، إذ أدت المشاورات التي أجراها العراق مع السيد هانز بليكس والسيد محمد البرادعي إلى تحقيق اتفاق مع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا في الأول من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، وذلك بشأن الترتيبات العملية لعودة المفتشين بما يتوافق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

تبقى الآن المهمة العاجلة وهي عودة المفتشين للتأكد من عدم امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل. وقد أعرب السيد هانز بليكس عن استعداد فريقه للعودة إلى العراق وفق القرارات القائمة حاليا. ولذلك فإن فرض أي قرار جديد سيوجد تعقيدات لا مبرر قانونيا لها.

إن إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل ولا سيما النووية منها، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتلك الخاصة بالصراع في الشرق الأوسط، دون تمييز بين دولة وأخرى، يعتبر شرطا أساسيا لإرساء السلام والأمن الدائمين في المنطقة.

إلا أننا نرى في الواقع أن إسرائيل تتحدى قرارات الشرعية الدولية باستمرار. فهي تجاهلت قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) الداعي لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، ورفضت تنفيذ القرار ٤٨٧ (١٩٨١) الذي اتخذه مجلس الأمن إثر العدوان الذي قامت به إسرائيل على العراق في العام ١٩٨١ والذي طالب إسرائيل بإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. واستمرت إسرائيل بتكديس أسلحة الدمار الشامل في ترسانتها الحربية ولا سيما الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية، بدون أي رادع دولي.

هذا وتجاهلت إسرائيل، لا بل تحدت، قرارات مجلس الأمن البالغ عددها ٢٩ قرارا الخاصة بفلسطين، وكان آخرها القرار ١٤٣٥ (٢٠٠٢) الذي اتخذه المجلس في شهر أيلول/سبتمبر الماضي والذي طالبها بالانسحاب من الأراضي والمدن الفلسطينية التي احتلتها مؤخرا. لا، بل عمدت إسرائيل إلى العنف والعدوان وارتكاب جرائم ضد الإنسانية لتنفيذ سياساتها التوسعية والاستيطانية. وهي تستمر برفض المساعي الهادفة لإيجاد حل سلمي عادل وشامل لقضية الشرق الأوسط، ومنها مبادرة السلام العربية التي أقرتها قمة بيروت والتي قابلتها إسرائيل بإعادة احتلالها للضفة الغربية مستهدفة البشر والحجر، على الرغم مما استقطبته المبادرة من إجماع عربي وتأييد دولي وترحيب من مجلس الأمن في قراريه ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٣٥ (٢٠٠٢).

وبالرغم من ذلك كله، فإن مجلس الأمن لم يتخذ حتى الآن أي خطوات لضمان تنفيذ إسرائيل لقراراته وتبقى إسرائيل بذلك بمنأى عن الحساب والعقاب. ولا يمكن لمثل هذا الوضع إلا أن يعزز الانطباع لدى الحكومات وشعوب المنطقة بوجود معيارين ومقياسين مختلفين في التعامل الدولي، بحيث ينحصر تطبيق القانون الدولي على العراق بينما يبقى مسموحا لإسرائيل بأن تكون دولة فوق القانون.

إن هذا الشعور بوجود معيارين في التعامل مع قرارات مجلس الأمن لا يقتصر على شعوب المنطقة فحسب، وإنما أصبح شعارا يطلقه المتظاهرون الذين يعارضون شن الحرب على العراق في أوروبا وأمريكا. وفي عدد "الإيكونوميست" الأخير، الصادر في ١٢ تشرين

الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، يصور المقال المعنون ”الكيل بمكيالين“ هذه الحقيقة. وأقتبس من المجلة:

(واصل كلمته بالانكليزية)

”هذا السؤال لم يعد يطرحه العرب وحدهم. وشعار ”لا حرب ضد العراق والحرية لفلسطين“ أصبح شعار المتظاهرين ضد الحرب في أوروبا وأمريكا. وقد أصبح الصراعان مرتبطين في ذهن الجماهير بشكل لا يمكن للسياسيين الغربيين أن يتجاهلوه. وعندما سعى توني بلير، رئيس وزراء بريطانيا، إلى اقتناع حزب العمل المتشكك بدعم الإجراءات المتخذة ضد العراق، حظي بأكبر قدر من التصفيق عند ذلك الجزء من خطبته الذي يذكر فيه أنه يجب أن تطبق قرارات الأمم المتحدة على فلسطين بنفس القدر الذي تطبق به على العراق“.

(واصل كلمته بالعربية)

هذا يؤكد الحاجة إلى أن يتعامل مجلس الأمن بمعيار واحد مع قراراته التي يتخذها لضمان إحقاق الحق.

في النهاية، يتطلع لبنان، بصفته رئيسا للقمة العربية، أن تؤدي استجابة العراق للإرادة الدولية وموافقته على عودة المفتشين الدوليين، إلى وضع حد لمعاناة شعبه وإلى حل شامل يقود إلى تنفيذ متطلبات قرارات مجلس الأمن وفي مقدمتها رفع العقوبات عن العراق التي أودت حتى الآن بحياة ١,٨ مليون مواطن عراقي غالبيتهم من النساء والشيوخ والأطفال. كما يتطلع لبنان إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، والامتناع عن التهديد باستخدام القوة ضد العراق واحترام سيادته واستقلاله ووحده أراضيه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل لبنان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل الهند. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نامبيار (الهند) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، السيد الرئيس، على مبادرتكم بعقد هذه الجلسة المفتوحة عن الحالة بين العراق والكويت. وقد اختتمنا من فوره مناقشة طويلة في الجمعية العامة عن مسألة تقرير مجلس الأمن وإصلاحاته وهيكلته. وتعلقت إحدى القضايا التي أثارها عدد كبير من المتكلمين في تلك المناقشة بالرغبة في رؤية المزيد من الشفافية في عمل المجلس وفي العلاقة بين المجلس وبقية أعضاء المنظمة. وقرار عقد جلسة مفتوحة لمناقشة قضية لها أهميتها الكبيرة لدى عموم أعضاء هذه المنظمة يعالج هذا القلق بشكل مباشر، ولهذا فهو ملائم وجاء في حينه.

إن للهند مصلحة حيوية ومنفعة كبرى في إرساء السلام والرخاء في منطقة الخليج. وقد تطورت علاقاتنا مع تلك المنطقة نتيجة قرون من الصلات التاريخية والثقافية والدينية والاقتصادية. ويقطن اليوم حوالي ٤ ملايين من الهنود في منطقة الخليج. وكان لنا في العراق نفسه مصالح تجارية ومشاريع هامة تأثرت بعد عام ١٩٩١. والهند مُصدِّرة هامة في ظل برنامج ”النفط مقابل الغذاء“. وبالتالي، فإن التطورات في هذه المنطقة تؤثر على الهند.

وقد رحبت الهند بالملاحظات التي أدلى بها رئيس الولايات المتحدة في المناقشة التي دارت في الجمعية العامة في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، والتي أشار فيها إلى أن الولايات المتحدة ستعمل مع مجلس الأمن لاتخاذ القرارات الضرورية بشأن العراق. ورحبنا كذلك باستئناف الجهود الدبلوماسية تحت رعاية الأمم المتحدة لمحاولة إنهاء المأزق المتعلق بالتفتيش.

وأثناء المناقشة التي دارت في الجمعية العامة، أكد قادة كثيرون أن التقيد بالنظام المتعدد الأطراف أمر حتمي

لا غنى عنه لصون السلم والأمن الدوليين. كما أكد الأمين العام في خطابه إلى الجمعية العامة هذه النقطة وأشار إلى أنه بينما تتيح المادة ٥١ من الميثاق للدول حقها في الدفاع عن نفسها إذا هوجمت، فإنه عندما يتعلق الأمر بالتصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان على نطاق أوسع، ليس هناك بديل من الشرعية الفريدة التي تتيحها الأمم المتحدة. وعند التفكير في استخدام القوة تبرز أهمية مسألة الشرعية والسيادة الدولية للقانون. وقبل اثني عشر عاما أظهرت الدول الأعضاء استعدادها لأن تأذن باتخاذ إجراءات تحت سلطة مجلس الأمن لمواجهة حالة من حالات العدوان. وتجسدت هذه الإرادة في قراري مجلس الأمن ٦٨٦ (١٩٩١) و ٦٨٧ (١٩٩١) في عام ١٩٩١. ومن دون هذا الإذن، لم يكن من شأن أي دعم أن يقدم إلى تلك الحملة.

وتسلم الهند برغبة المجتمع الدولي في رؤية امتثال العراق الكامل لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها القرارات المتعلقة بإعادة توطين مواطني الكويت والدول الثالثة وبإعادة جميع الممتلكات الكويتية. ومع ذلك، فإن هذه الرغبة لا يمكن أن تبرر أي عمل أحادي ضد العراق بدون موافقة الأمم المتحدة.

ونرى أن أي مساس بالسلامة الإقليمية للعراق في ظل الظروف الحالية، قد يترتب عليه آثار جغرافية سياسية مدمرة وغير متوقعة بل ويمكن أن تمتد إلى ما وراء المنطقة.

وفيما نقول ذلك، فإننا نسلم بأنه قد مرت أربع سنوات منذ آخر عمليات تفتيش قامت بها الأمم المتحدة في العراق. والحاجة إلى التحديث لإحكام نظام التفتيش وإتمام الأعمال غير المنجزة، قد بينها السيد هانز بليكس، المدير التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، مؤخرا. فإذا رأى مجلس الأمن أن ثمة حاجة إلى استعراض الحالة ووضع مبادئ توجيهية جديدة لدخول مفتشي الأسلحة إلى العراق، ستؤيد الهند تلك العملية. ولكن، قبل أن نتخذ قرارا بشأن أي ولاية جديدة، سيكون من المهم أن يفكر المجلس في الهدف من هذه الممارسة. فالغرض من أي إجراء من هذا النوع ينبغي أن يتمثل في تحقيق نزع السلاح في العراق كما ورد في القرارات ذات الصلة.

وضمانا لتحقيق هذا الهدف، ينبغي أن تتواكب المقترحات المتعلقة بنظام التفتيش مع المهمة المتوخاة – أي أنه يجب تصميم عمليات التفتيش لإنفاذ القضاء على أسلحة الدمار الشامل بموجب قرارات المجلس ذات الصلة. وجزء من المقترحات المقدمة التي تتعلق بدور ووجود بعض أعضاء المجلس بعينهم في عمليات التفتيش، وإجراء المقابلات مع رعايا عراقيين خارج الحدود واستخدام الحراس المسلحين التابعين للأمم المتحدة لمصاحبة المفتشين، قد تبدو غير مسبوقة ويمكن أن تثير رأيا عاما معاكسا على الصعيد الدولي. ونرى أن الشروط التي ستقترن بأي قرارات جديدة، وطرائق تنفيذها، ينبغي ألا تكون من الصعوبة بشكل يتعذر معه تنفيذها أو بصورة تدعو، عمليا، إلى رفضها.

وقد أشار بعض المتكلمين في مناقشة الجمعية العامة بشأن مجلس الأمن إلى اقتصار المجلس على الأعضاء الخمسة الدائمين في سياق مداولاته والإجراءات المتوخى اتخاذها فيما يتعلق بالعراق في الآونة الأخيرة. ونرى أن هذه القاعدة الضيقة لصنع القرار يمكن أن تنتقص من الوحدة والتماسك الواجب توفرهما والحفاظ عليهما في التعامل مع مسألة بهذه الخطورة والأهمية.

وتؤمن الهند أنه بينما قد يكون هناك سبب وجيه لوضع نظام محكم للتفتيش، إلا أن هناك حاجة ملحة أيضا لتهيئة مناخ مؤات للامتثال للقرارات ذات الصلة. وقد توخت قرارات مجلس الأمن ذاتها مثل هذه الخطوة – وأنا أشير في هذا السياق إلى الفرع دال من القرار ١٢٨٤

(١٩٩٩). ونعتقد أنه ينبغي رفع الجزاءات المفروضة على العراق بالتواكب مع الامتثال الكامل والفعال من جانب العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونعتقد أيضا أنه ينبغي ألا يكون للجزاءات أثر إنساني ضار على حياة المواطنين العراقيين العاديين.

وفي الختام، أود أن أضم صوتي إلى أصوات عدد كبير من الوفود الأخرى التي تكلمت في هذا الموضوع، وأن أؤكد من جديد على عدم جواز انتهاك سيادة الدول وسلامتها الإقليمية. وإن أي إجراء للانتقاص منهما لا يمكن أن يتخذ إلا بناء على الأحكام الصريحة المكرسة في الفصل السابع من الميثاق.

ولذلك، فمن الأهمية القصوى، أن تستكشف كل البدائل المحتملة التي يمكن أن تساعد على تجنب اللجوء إلى العمل العسكري، استكشافا نشطا تحت رعاية الأمم المتحدة. وينبغي أن تبذل كل الجهود لضمان الحفاظ على السلم والاستقرار في المنطقة، لأن ما نفعله يمكن أن يمثل لحظة حاسمة في الطريقة التي تنظم بها العلاقات بين الدول. وينبغي ألا تكون هناك إجراءات متسرعة تؤثر بصورة معاكسة على مصالح البلدان في المنطقة أو البلدان التي لها مصالح حيوية في هذه المنطقة. إن الإجراءات التي سيتخذها المجلس يجب ألا تكتسب الشرعية فحسب؛ بل يجب أن ينظر إليها أيضا على أنها ذات شرعية. ومن جانبنا، فإننا نؤمن أن المهمة الملحة كخطوة أولى تكمن في تيسير عودة المفتشين إلى العراق. وينبغي ألا تغيب هذه المهمة الأساسية عن بال المجلس وهو يحدد نهجه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل فييت نام. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نغوين ثان شو (فييت نام) (تكلم بالانكليزية) : السيد الرئيس، أود أن أشكركم على سرعة الاستجابة للطلب المقدم من جنوب أفريقيا، بوصفها البلد الذي يترأس حركة عدم الانحياز حاليا، بعقد هذه المناقشة الهامة بشأن موضوع يشغل اهتمام أعضاء الأمم المتحدة كافة. كما أعتقد أنكم بذلك، ستجعلون أعضاء المجلس أقرب إلى الرأي السائد بين غير الأعضاء في المجلس والذي يزداد رسوخا، الأمر الذي قد يساعد بدوره في مشاورات أعضاء المجلس بشأن مشروع القرار الذي كثر النقاش حوله.

إن مسألة المواجهة المتوقعة فيما يتعلق بالعراق يتم تضخيمها حتى أنها يمكن أن تنفجر في أي يوم بهجوم عسكري ضد ذلك البلد. ويصور العراق على أنه بلد مارق قام بتطوير أسلحة الدمار الشامل وتكديسها، وأن له علاقات مع تنظيم القاعدة المكروه. ولكن، هل يوجد أي دليل ملموس يقطع الشك باليقين؟

أعتقد أن الشيطان في هذه الحالة ليس بهذا السواد الحالك الذي يصور به. وبينما يبدو أن ذلك الزعم الثاني لا أساس له - كما أفاد تقرير لوكالة الاستخبارات المركزية صدر مؤخرا - فإن الزعم الأول يستند ببساطة إلى ذريعة أنه إذا رفض العراق الامتثال لقرار مجلس الأمن، فلا بد أن لديه ما يخفيه. فإن الخبراء وحدهم هم الذين يستطيعون أن يحددوا ما إذا كان العراق قد طور وكدس أسلحة الدمار الشامل أم لا. والآن، وقد قبلت الحكومة العراقية عودة مفتشي الأسلحة الدوليين إلى العراق بدون أي شروط، تكون قد أزيلت عقبة أساسية. ولذلك، فلندع المفتشين يعودون ويفعلون ما تنص عليه الولاية الممنوحة لهم؛ فالضرب الوقائي والحكم المسبق لن يساعدهم في إنجاز مهمتهم. والنهج السياسي، وليس العسكري، هو السبيل الوحيد للخروج من الطريق المسدود. ونحن على اقتناع بأن الجهود الدبلوماسية الرامية لتحقيق هذا الهدف ستزيد من رصيد المجلس.

إن لب المشكلة هو أنه إذا كانت الإرادة السياسية قد استقرت على شن حرب، فلن تكون ثمة فرصة للسلام؛ لكن إذا اتجهت الإرادة إلى تحقيق السلام، إذن ينبغي لنا، نحن الدول الأعضاء، أن نلتزم بميثاق الأمم المتحدة، وأن نعطي السلام الفرصة الأخيرة على الأقل. والمادة ٥١ والمادة ٢ من الميثاق واضحتان تمام الوضوح بهذا الشأن. ولن أضيع وقت المجلس في الاقتباس من المادتين هنا. ولكن في هذا الصدد، فإن وفدي يتفق تماما مع البيان الذي أدلى به الأمين العام في الجلسة الثانية للجمعية العامة، المعقودة في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، حيث قال:

”وأية دولة إذا ما هوجمت، لها الحق المتأصل في الدفاع عن نفسها بموجب المادة ٥١ من الميثاق. ولكن الأبعد من ذلك أنه إذا ما قررت الدول اللجوء إلى القوة للتصدي لتهديدات أكبر للسلم والأمن الدوليين، فليس هناك بديل عن الشرعية الفريدة من نوعها التي توفرها الأمم المتحدة“.

وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يوضح أن أي محاولة لتغيير النظام السياسي لدولة ذات سيادة بقوة السلاح وحدها أمر غير مقبول، لأنه يمثل خرقا صارخا للميثاق والقانون الدولي، ويوجد سابقة خطيرة للغاية في العلاقات الدولية.

وأعتقد أنه ما من أحد يريد أن يشهد نهاية العالم الآن!

لقد شاهد التاريخ الحديث التصعيد الكامل لحرب اندلعت نتيجة لقرار اتخذ في ظل ظروف مشابهة. ولذلك، نطالب المجتمع الدولي بأن يبذل قصارى جهده لتفادي أي استعراض للقوة العسكرية لأن ذلك يؤدي بالتأكيد إلى تعريض السلام والاستقرار للخطر في تلك المنطقة وفي العالم بأسره.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل جيبوتي. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد علهاي (جيبوتي) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن سروري البالغ لرؤيتكم، سيدي الرئيس، تديرون أعمال المجلس هذا الشهر.

ويعلن وفد بلادي مشاركته في تأييد البيان الذي ألقاه أمس سعادة السفير دوميساني شادراك كومالو ممثل جنوب أفريقيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز. وأود أيضا أن أعرب عن تقدير وفد بلادي للرد الإيجابي للمجلس بعقد هذا الاجتماع الطارئ بشأن الحالة بين العراق والكويت.

نظرا لتضارب الأهداف التي يجري توخيها داخل الأمم المتحدة وخارجها، أصبحت حالات عدم الاستقرار التي تخيم على المناخ السياسي الدولي الحالي مخيفة للغاية. لقد وصلنا الآن إلى مرحلة مصيرية من مراحل التاريخ. وكما أشار الكثيرون ممن تكلموا قَبلي ، فإن لهذه المناقشة هدفا أساسيا واحدا، ألا وهو تمكين أكثر من ١٧٥ دولة في الأمم المتحدة ليست أعضاء في مجلس الأمن من الإعراب عن آرائها وإسماع صوتها.

إن عبء المسؤولية الثقيل الملقى على عاتق المجلس لا يمكن التقليل من شأنه. فنحن اتفقنا جميعا فيما يبدو على أن مجلس الأمن له الولاية والمسؤولية الوحيدة للبت في مسألة نظام نزع السلاح في العراق، وعودة المفتشين، وإجراء عمليات التفتيش، وضمان امتثال العراق الكامل لكل القرارات ذات الصلة. وفضلا عن ذلك، فإنه في حالة قيام العراق بأي عمل من أعمال عدم الامتثال أو الرفض أو إثارة العراقيل، فإن مجلس الأمن هو وحده الذي يتمتع بولاية التخطيط للإجراءات التي تتخذ لاحقا. غير أننا نؤمن بأنه من خلال التحلي بالصبر والدخول في مفاوضات دؤوبة، مهما

كانت صعوبتها، يمكن الخروج بسياسة موحدة ومقبولة دوليا تجاه العراق. ونؤمن أيضا بأنه ما من أحد يريد الحرب، وأن الجميع يدركون بأنه إذا ما أذن المجلس بعمل عسكري، فلن يكون ذلك إلا خيارا أخيرا له ما يبرره.

إننا نحتاج دائما لأن نتذكر بأنه إذا كان تبرير استخدام القوة هو وجود أسلحة للدمار الشامل في العراق، فإن الحل المنطقي لذلك هو عودة المفتشين إلى العراق لإجراء عمليات تفتيش شاملة دون أية قيود. وإذا ما أتيحت الفرصة لهذه العملية، فسيبدأ السيد هانز بليكس وزملاؤه القيام بواجباتهم عما قريب وسيكون بإمكان المجلس أن يتوقع الحصول في وقت مناسب على تقرير حول مستوى التعاون وحول درجة امتثال العراق أو عدم امتثاله. وبناء على ذلك، يتعين على العراق أن يرقى إلى مستوى الوعد الذي كرره مرات عديدة في الأسابيع القليلة الماضية، مؤكدا استعداده الكامل لاستقبال المفتشين وموافقته على حسم كل القضايا التي قد تعترض الطريق إلى التعاون المشترك.

والواقع أن المجلس يواجه حالة لم يسبق لها مثيل تتطلب منه النظر فيها بشكل فوري. ولا بد من أن يكون المجلس راضيا عن دقة ونزاهة المعلومات التي يتلقاها والتي ينتظر أن تشكل الأساس الذي يبني عليه قراراته الحاسمة. واليوم أكثر من أي وقت مضى، أصبحت نزاهة المجلس ومصداقيته في كفة الميزان، لأن المجتمع الدولي يؤمن بأن أي قرار أو إجراء يتخذه المجلس في نهاية المطاف سيتم بعناية كبيرة واقتناع تام. وخيار المجلس لا بد من أن يستند إلى الاعتدال والحكمة والنزاهة التامة. إن مجلس الأمن، بوصفه الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين، يتفهم تماما مدى التحدي الذي يواجهه اليوم والذي يؤثر علينا جميعا. وتبعا لذلك، فإن المجتمع الدولي يضع ثقته في أيدي وعقول وقلوب أعضاء هذا المجلس.

إن الحالة بين العراق والكويت أصبحت من القصص القديمة التي يبدو أنها لن تزول أبدا، بينما لا يزال شعب العراق يعاني من الفقر المدقع ومن ظروف معيشية مزرية. ومن المؤسف ومن غير المقبول أن يرتهن مصير أمة بأكملها بما تقرره الأطراف في لعبة سياسية دولية تظل آثارها الإنسانية أليمة. ولئن كان من الواضح أن عمليات التفتيش توقفت منذ عام ١٩٩٨، فإننا ما زلنا نعتقد بأنه أمكن إحراز تقدم كبير في نزع أسلحة العراق قبل ذلك التاريخ. وتتيح حالة المفاوضات الجارية حاليا بين لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والعراق بصيصا من الأمل ينبغي لنا أن نبقي عليه. علينا ألا نبدد هذه الفرصة التي تمكننا من تحقيق الأهداف الأساسية الواردة في قرارات مجلس الأمن ٦٨٦ (١٩٩١) و ٦٨٧ (١٩٩١) و ١٢٨٤ (١٩٩٩)، بينما نضمن الاحترام الكامل لسيادة العراق وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي.

ولا بد أيضا من أن يضمن العراق امتثاله وتعاونه بإخلاص مع لجنة الصليب الأحمر الدولية من أجل التوصل إلى حل نهائي للمطالب الكويتية وخصوصا فيما يتعلق بالكويتيين المفقودين منذ عام ١٩٩١.

وغني عن القول إن بلدي ينضم إلى الموقف العربي الداعي إلى توخي الحذر إزاء خيار الحرب في وقت تم فيه تعبئة المجتمع الدولي لمحاربة الإرهاب بعد مأساة ١١ أيلول/سبتمبر، وفي إطار حالة الدمار وإراقة الدماء السائدة في الأراضي الفلسطينية. تلك المسائل تستوجب اهتماما عاجلا وحلولا دائمة. وهي تستحق عملا متضافرا من المجتمع الدولي. لذلك، لا يمكن لأي قدر من المراوغة والإهمال أن يصبح بديلا عن معالجة المشكلة الأساسية القائمة في الشرق الأوسط، ألا وهي احتلال إسرائيل لأراض عربية.

لقد كانت كلمة الرئيس بوش أمام الجمعية العامة يوم ١٢ أيلول/سبتمبر حافزة للمجتمع الدولي، لأنها كما كان متوقعا أتاحت الخيار الدبلوماسي لحل الأزمة الراهنة. وكانت تمثل تحركا حكيما ومشجعا للغاية لأنها أقرت أولوية الأمن الجماعي الدولي. كما ألقى الأمين العام خطابا تاريخيا في نفس اليوم أورد فيه عددا من الملاحظات الهامة حول ضرورة وحكمة العمل الجماعي لمساندة القانون الدولي والمحافظة على النظام الدولي. وقال إنه من خلال العمل متعدد الأطراف وحده يمكننا أن نقضي على الإرهاب والاستبداد، ونعطي الشعوب الفرصة للتخلص من البؤس المقيت للفقر والجهل والمرض، ونضمن إتاحة منافع وفرص الأسواق المفتوحة للجميع. وبالتالي نتفق معه تماما في قوله إن هذه المنظمة العالمية لها مكانة خاصة.

ختاما، وكما أكد رئيس الولايات المتحدة الراحل، جون ف. كيندي فإن:

''كلمة أزمة عندما تكتب باللغة الصينية تتألف من حرفين: الأول يمثل الخطر والثاني يمثل الفرصة''.

ونحن هنا اليوم، أساسا، لنحدد خيارا مصيريا من بين هذين البديلين المتناقضين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل جيبوتي على عباراته الرقيقة.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل إسرائيل يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو ممثل إسرائيل إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون له حق الرد، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد لانكري (إسرائيل) المقعد المخصص له إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل ليختنشتاين. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد وناويسر (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية): على غرار المتكلمين السابقين، نرحب بهذه المناقشة المفتوحة المتعلقة بمسألة تكتسب أهمية خاصة بالنسبة للأمن العالمي، وكذلك بالنسبة لمستقبل هذه المنظمة. وسيجافينا الصواب لو قلنا إنه لم نعقد من قبل إطلاقا أية مناقشات بشأن الموضوع المطروح علينا - بل على النقيض من ذلك تماما، فكل جانب من جوانب الموضوع تم تناوله من كل الزوايا الممكنة، ولكن ليس بهذا الشكل، ولا في هذه القاعة، وهذا هو ما نحتاجه الآن، لأن أي إجراء من جانب المجلس بشأن هذه القضية يتطلب توفر أوسع توافق ممكن في الآراء.

وما من شك في أن جميع قرارات مجلس الأمن، سواء تعلقت بالعراق أو بسواه، لا بد من تنفيذها بالكامل. فتحدي القرارات الملزمة قانونا وعدم الامتثال لها، يقوضان فعالية ومصداقية المنظمة ككل، وبالتالي يجب عدم قبولهما. وعليه، فمن الحتمي أن يتصرف المجلس بعزم مشترك ليمكِّن لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش من استئناف العمل الذي لم تتمكن لجنة الأمم المتحدة الخاصة من إكماله، وأن يوفر لها العراق تعاونه الكامل وغير المشروط، وأن يتيح الوصول الكامل وغير المقيد إلى جميع المواقع والمنشآت التي تختار اللجنة زيارتها. كما يتعين في آخر المطاف أن يتم بالكامل تدمير وإزالة جميع أسلحة الدمار الشامل، حسبما أذن به المجلس قبل ١٢ عاما. ومع أن اتخاذ قرار جديد لهذا الغرض ليس ضروريا من الناحية القانونية البحتة، فإنه

بالتأكيد ضرورة سياسية في هذه المرحلة. ونظرا للآثار المترتبة على الوضع الحالي، فإن وضوح القواعد التي تحكم امتثال العراق سيكون مسألة لا بد منها. وفضلا عن ذلك، يجب أن تكون هذه القواعد مصممة بطريقة تكفل أن تظل عملية التفتيش ذات مصداقية في جميع الأوقات.

وإذا كان ضمان الامتثال التام لقرارات مجلس الأمن مسألة لا غنى عنها للحفاظ على مصداقية المجلس، فإن المجلس في الوقت ذاته يواجه أيضا تحديا آخر: فالأمم المتحدة، باعتبارها منظمة أنشئت لتعزيز السلام، وبصفة خاصة لإيجاد تسوية سلمية للمنازعات، من واجبها أن تبذل قصارى جهدها، ويرى الجميع أنها تبذل قصارى جهدها، لضمان الامتثال لقراراتها وتنفيذها، وذلك دون اللجوء إلى القوة. وبالتالي لا ينبغي التفكير في العمل العسكري إلا إذا فشلت الوسائل الأخرى كافة، وثبت بوضوح عدم امتثال العراق للقرارات.

إن مجلس الأمن هو الذي يضع شروط نظام التفتيش، ومن ثم، يكون المجلس هو الحَكَم فيما يتعلق بالامتثال والتنفيذ، وذلك بناء على النتائج التي تتوصل إليها لجنة الرصد والتحقق والتفتيش. ووفقا للميثاق، فإن المجلس أيضا هو الذي يجب أن يأذن باستعمال القوة.

ومن الواضح أن استعمال القوة في العراق تترتب عليه عواقب وخيمة يجب على المجلس أن يفكر فيها مليا قبل اتخاذ قرار من هذا النوع. فأولا، هناك مخاطرة بتفاقم عدم الاستقرار في منطقة تعاني أصلا من اضطراب شديد، خاصة وأن عدم الاستقرار الحالي ناجم عن عدم تنفيذ قرارات لمجلس الأمن. وهناك أيضا مسألة نوع التدخل أو العمل الذي يتصوره المجلس بعد وقوع تدخل عسكري محتمل. وفي ضوء هذه المسائل وأبعاد المخاطر المتوقعة، يصبح من الأهمية بمكان أن يتصرف المجلس متمتعا بأوسع نطاق ممكن من الإجماع وبأقوى قدر ممكن من التأييد من جانب العضوية ككل. فهذا - وهذا وحده - هو الذي يمكن أن يضفي الشرعية السياسية اللازمة على إجراءاته.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل ليختنشتاين على كلماته الرقيقة.

المتكلم التالي ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، أود بادئ ذي بدء، أن أشكركم شخصيا، وأشكر سائر أعضاء المجلس، على قبولكم طلبي بأخذ الكلمة أمام هذه الهيئة التي نعتبرها الضامن الرئيسي لحفظ السلام والأمن الدولي. سيدي، إنني على علم بقدراتكم الدبلوماسية العظيمة، وهو ما يجعلني أثق بأن عمل المجلس سيكون مثمرا في هذا الشهر. واسمحوا لي أيضا أن أشكر صديقنا وزميلنا سفير بلغاريا الذي أدار أعمال المجلس بمهارة أثناء الشهر الماضي.

يسعدنا أن نرى العلاقات بين العراق والكويت - وهما دولتان مستقلتان وذاتا سيادة، وعضوان في الأمم المتحدة وفي حركة عدم الانحياز - وقد عادت إلى طبيعتها من جديد. ونشجع هذين البلدين الصديقين على مواصلة بذل قصارى جهدهما لحل المسائل المعلقة، بما يسهم في إرساء السلام والأمن والاستقرار في المنطقة.

تابعت بلادي، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، موضوع العراق عن كثب وباهتمام كبير. وخلال اجتماع وزراء الشؤون الخارجية لحركة عدم الانحياز المعقود في ١٨ أيلول/سبتمبر، شجع المجتمعون العراق والأمم المتحدة على تكثيف الجهود سعيا وراء حل شامل وعادل ودائم لكل المسائل المعلقة بينهما. كما أكد الوزراء على الضرورة العاجلة للتسوية السلمية لمسألة العراق حفاظا على سلطة

ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومصداقيتهما، وكذلك على السلم والاستقرار في المنطقة وفي سائر أرجاء العالم.

وليس هناك أي شك في أن مسألة العراق تسيطر على جدول الأعمال الدولي الحالي. ولم هذا؟ وماذا يجب علينا أن نفعله، أو بالأحرى، كيف يجب علينا حل هذه المسألة؟ البعض يقدم العديد من الأسباب التي يراها مؤيدة لوجهة نظره مدافعا بكل ما لديه من وسائل عن استخدام القوة كوسيلة لتحقيق أهدافه. والبعض الآخر يشرح وجهة نظر أخرى، مفضلا التسوية السلمية للمنازعات. وفي رأينا المتواضع، واستنادا إلى الميثاق والقانون الدولي، يجب علينا أن نستقصي كل الوسائل السلمية لحل المشاكل المعلقة وأن نجهد بكل ما في وسعنا لتجنب الحرب التي لا بد وأن تتسبب في المزيد من المعاناة للشعب العراقي. إن أهل العراق شهداء لم يقترفوا أية جريمة، ولقد عانوا الكثير وليس لهم أن يقاسوا بعد الآن. وعلى العالم أن يقدم لشعب العراق خدمة كبرى بمساعدتهم على التوصل إلى تسوية سلمية لهذه المشكلة.

يقولون لنا إن مسألة العراق تتعلق بإزالة أسلحة الدمار الشامل. زد على هذا أنهم يقولون دون مواربة إن العراق يملك الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وإنه سيمتلك في القريب العاجل القدرة على صناعة الأسلحة النووية. وفي هذا الشأن تنادي بلدان كثيرة بأنه يجب ترك الأمر للأمم المتحدة، المنظمة الدولية العالمية الوحيدة، لتقوم بالتفتيش على أرض الواقع للتحقق من صدق هذه البيانات. ونحن مغتبطون بقبول العراق قيام الأمم المتحدة بالتفتيش بدون شروط، لكي يبرهن على إخلاصه. وفي هذا السياق، تطالب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية باستئناف أعمال الأمم المتحدة للتفتيش في العراق وتعرب عن الأمل في أن تسوى مسألة العراق بسرعة وبصورة سلمية بهذه الطريقة.

ومن الأهمية بمكان في عالم اليوم حيث يدور الحوار ويقوم التعاون بين الدول أن يطالب المجتمع الدولي بحزم وبقوة بتسوية المنازعات بسلوك طريق السلام. وفي رأينا أن أي صراع مهما بلغ من التعقيد يمكن حله سلميا بل ويجب أن يحل سلميا. وبهذه الروح نناشد المجتمع الدولي بأن يقوم بكل ما في وسعه من جهد لحل مسألة العراق سريعا وبطريقة سلمية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل أنغولا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد غاسبار مارتينز (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): في مستهل بياني، أود أن أهنئكم سيدي الرئيس على تقلدكم رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر. وأود أن أعرب عن امتناني للرئيس السابق لقدرته وحنكته اللتين أدار بهما أعمال المجلس خلال رئاسته.

ثانيا، أود أن أنوه ببعد نظر رئاسة حركة الحياد لطلبها انعقاد هذا الاجتماع، وببعد نظر مجلس الأمن، وخاصة رئاسته الحالية، في عقد الاجتماع، الأمر الذي سمح بمشاركة كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة في مناقشة أهم أزمة دولية وأكثرها خطورة اليوم. إن نتائج الفشل في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسألة قيد البحث يمكن أن تكون بعيدة الأثر، وأن تؤثر على كل دولة عضو، وعلى المنظمة أيضا. الخيار أمامنا هو السلم أم الحرب. والبديل المطروح أمامنا هو هل لدى المجتمع الدولي دور أم لا في تسوية هذه الأزمة في عالم اليوم الذي تتزايد فيه تعددية الأطراف.

لقد أعربت أنغولا دائما عن التزامها بالأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، المكلف بالمحافظة على السلم والأمن

الدوليين. ولقد أكدت حكومتي، لدى انضمامها إلى الأمم المتحدة عقب استقلالها، أكدت المبادئ والقيم التي يتألف منها جوهر ميثاق هذه المنظمة النبيلة.

إن حكومتي تستنكر أي عمل أحادي من جانب أية دولة عضو من شأنه أن يهدد السلم والأمن الدوليين، وينتهك مبادئ المنظمة ويقوض دورها. من أجل هذا، استنكرت أنغولا عام ١٩٩٠ دون مواربة غزو قوات العراق العسكرية للكويت. وحكومتي واثقة بقدرة مجلس الأمن على الاضطلاع بولايته. ولذا يصبح من الضروري أن تضاعف حكومة العراق من جهودها لوضع قراري مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) و ١٢٨٤ (١٩٩١) موضع التنفيذ لأنهما يشكلان الطريقين الدوليين الوحيدين المعترف بهما لتحقيق السلام والعدالة عن طريق توافق الآراء. كما أن تنفيذ ذينك القرارين الرئيسيين يمكن أن يصبح حجر الزاوية في حل الأزمة الراهنة. ونعتقد أن سجل تنفيذ هذين القرارين الرئيسيين قد وفر للمجتمع الدولي وللحكومة العراقية أيضا الإدراك الضروري للانشغالات المشتركة وهكذا يزيل كل العوائق التي نتصورها في طريق التنفيذ الكامل والفوري.

وقد أعربت حكومة العراق خلال الأيام القليلة الماضية عن استعدادها لاحترام وتنفيذ قرارات مجلس الأمن، خاصة ما يتعلق منها بالعودة غير المشروطة للمفتشين إلى العراق. كما أن لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، والوكالة الدولية للطاقة الذرية هما الآليتان المقررتان اللتان ينبغي تنفيذ الالتزام من خلالهما. وحكومتي ترحب بالتقدم المحرز للآن. غير أننا نشاطر قلق الدول الأعضاء الأخرى ونشدد على أن إحراز تقدم ذي بال لن يتم إلا إذا جرت عمليات التفتيش بغير شروط أو قيود.

وأرى أن يواصل المجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة، وخاصة من خلال مجلس الأمن، العمل مع الحكومة العراقية في سبيل إحراز تقدم يذكر في حل الأزمة. ويظل قرارا مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) و ١٢٨٤ (١٩٩٩) وسائر القرارات التالية لهما بشأن الحالة في العراق الصكوك اللازمة والهامة. ولذا ينبغي أن توجه جهودنا صوب تنفيذها الكامل.

ختاما، ترى أنغولا أن على المجتمع الدولي، قبل اتخاذ أي إجراءات بموجب الفصل السابع من الميثاق، أن يلتمس حلا سلميا برعاية الأمم المتحدة مع مراعاة أن تكون الإجراءات المتوخاة في المادة ٤٢ من الميثاق الملاذ الأخير، وحتى عندئذ يجب أن لا تتخذ إلا إذا كانت تمثل الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي الممثل في مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل أنغولا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي في قائمتي المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد القدوة (فلسطين): يسرني أن أعبر في البداية عن سعادتنا الكبيرة برؤيتكم ترأسون هذا الاجتماع، وأسمح لي أن أشكر أعضاء مجلس الأمن لإعطائنا فرصة المساهمة في هذا النقاش ذي الأهمية القصوى. في هذا المجال شكرنا يذهب أيضا لجنوب أفريقيا على أخذ زمام المبادرة بالدعوة لعقد هذا الاجتماع بصفتها رئيسا لحركة عدم الانحياز.

فلسطين، كغيرها من الدول العربية والإسلامية، إلى جانب الأغلبية الساحقة من دول العالم وبالتأكيد شعوبها، تشعر بقلق عميق ومخاوف جدية مما نراه من احتمالات متزايدة لنشوب حرب جديدة في المنطقة. احتمالات متزايدة لاستخدام القوة العسكرية ضد العراق، البلد العربي الشقيق والعضو في الأمم المتحدة، واحتمالات اجتياحه واحتلاله. إن هذه الاحتمالات، إن حدثت، سوف تقود بالطبع إلى إلحاق

مزيد من الدمار بهذا البلد ومزيد من المعاناة لشعبه. بالإضافة لهذا سيكون لها آثارها السلبية العميقة على عموم المنطقة. سيتعزز التطرف وتزداد الكراهية لمن يقومون بهذا العمل. إنه لمن الصعب تصور التوصل إلى أوضاع مستقرة بعد ذلك سواء في العراق أو في المنطقة. استخدام القوة العسكرية والذهاب إلى الحرب ليس حلا. ويجب تجنبه.

بالرغم من ضجيج طبول الحرب في الفترة السابقة، حدثت بعض التطورات الإيجابية. من جانب تم اللجوء للأمم المتحدة بدلا من القيام بعمل أحادي الجانب. ومن جانب آخر قَبِل العراق عودة المفتشين دون شروط. نحن نعتقد أنه يجب البناء على هذين العنصرين ويجب أن تحل الأزمة الحالية من خلال العودة السريعة للمفتشين للتأكد من عدم وجود أية أسلحة للدمار الشامل بما يعطي المجتمع الدولي الطمأنينة اللازمة حول هذا الموضوع الهام.

لقد اعتمد مجلس الأمن قرارات كافية في هذا المجال وبرهنت مباحثات فيينا مؤخرا والمواقف اللاحقة للعراق على إمكانية التوصل لترتيبات مرضية بين الأمم المتحدة والعراق لضمان التنفيذ الكامل لمطلب تدمير أسلحة الدمار الشامل والتأكد من خلو العراق منها.

أما إذا رأى أعضاء مجلس الأمن، بالرغم من ذلك، ضرورة اعتماد قرار جديد للمجلس فإنه من الضروري أن لا يتضمن مطالب تعجيزية، وأن لا يتضمن تقويضا مسبقا باستخدام القوة. إن قرارا جديدا للمجلس يجب أن يشكل جسرا لتنفيذ قرارات المجلس السابقة وليس جسرا للذهاب إلى الحرب.

قبيل الأزمة الأخيرة استطاعت الدول العربية تحقيق تقدم هام في مجال المصالحة العربية والتعامل مع حل ما تبقى من أمور بشأن الحالة بين العراق والكويت. ومثلت قمة بيروت خطوة هامة في هذا الاتجاه. ونحن هنا نجدد التزامنا بروح القمة وقراراتها، بما في ذلك المتعلقة بالتعاون مع اللجنة الثلاثية لحل قضية الكويتيين ورعايا الدول الثالثة المحتجزين في العراق والممتلكات الكويتية.

يصعب على الشارع العربي أن يصدق أن استخدام القوة ضد العراق، إن حدث، يأتي انتصارا للشرعية الدولية ولفرض قرارات مجلس الأمن. يصعب تصديق ذلك بعد أن رأى كل العرب ومعهم كل العالم قرارات المجلس ترفض وتنتهك، وأحكام القانون الدولي تداس وتهمل من قبل الدولة الوحيدة المعتبرة قوة احتلال من قبل مجلس الأمن، والتي بالمناسبة تمتلك أيضا بشكل غير شرعي الكثير من أسلحة الدمار الشامل، أقصد بالطبع إسرائيل قوة الاحتلال الوحيدة في هذا العالم. فقبل ساعات معدودات قصفت الدبابات الإسرائيلية مرة أخرى منازل مدنيين فلسطينيين في مدينة رفح، وقتلت خمسة على الأقل وجرحت أربعين. ما نحتاجه في هذا المجال هو أن تحاولوا إعادة ولو شيء من المصداقية لهذا المجلس ولهذه المنظمة الدولية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر المراقب عن فلسطين على الكلمات الرقيقة التي وجّهها إلّي.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل بيلاروس. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد إيفانو (بيلاروس) (تكلم بالروسية):ما فتئت جمهورية بيلاروس تتابع عن كثب التطورات المتعلِّقة بالعراق والنظر في هذه المسألة في الأمم المتحدة. ونحن نرحب بصيغة اجتماع المجلس اليوم.

إن رئيس وحكومة جمهورية بيلاروس، إذ يلاحظان ضرورة أن ينفِّذ العراق قرارات مجلس الأمن الدولي، يرحبان بقرار القيادة العراقية بشأن استئناف مفتشي الأمم المتحدة عملهم في ذلك البلد بدون أية شروط مسبقة. فقد أظهر العراق من خلال هذا القرار تطلعه إلى حوار بنّاء مع الأمم

المتحدة والمجتمع الدولي. وتناشد بيلاروس الدول الأعضاء في مجلس الأمن دعم هذا النهج البنّاء لإيجاد مخرج سياسي من الحالة الراهنة المعقّدة. ونحن نؤيد نتائج المشاورات التي أُجريت في فيينا حول هذه المشكلة.

ولا يمكن أن تتفق بيلاروس مع الموقف الذي اتخذته الدول التي لا ترى تسوية للمسألة العراقية إلا من خلال استخدام القوة. ونحن نساند الوسائل السياسية والدبلوماسية لتسوية هذه المسألة برعاية الأمم المتحدة ونعارض أية أعمال عسكرية أحادية الطرف بدون تفويض من مجلس الأمن.

فمجلس الأمن، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، هو الهيئة التي تقع على عاتقها المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، ينبغي ألا يسمح مجلس الأمن باتخاذ عمل عسكري ضد العراق قد يؤدي إلى نشوب صراع دولي كبير لا يمكن التكهن بعواقبه.

ونحن نرى أن الحوار البنّاء بين القيادة العراقية وأمين عام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره، وضمان عمل مفتشي الأمم المتحدة بدون إعاقة، هما المبدآن الرئيسيان اللذان ينبغي أن تسترشد بهما الجهود الدولية المتفق عليها المبذولة على طريق التسوية السلمية للمسألة العراقية.

وترحب جمهورية بيلاروس باعتماد مجلس الأمن القرار ١٤٠٩ (٢٠٠٢)، الذي بسّط إلى حد كبير تنفيذ برنامج ''النفط مقابل الغذاء''. ونحن ندعو إلى مزيد من التخفيف التدريجي في نظام جزاءات الأمم المتحدة المفروض على العراق، الذي يقوِّض الحالة الاجتماعية والاقتصادية في هذا البلد ويسفر عن عواقب إنسانية وخيمة بالنسبة لسكانه.

وتسعى بيلاروس لتحقيق تسوية سلمية لجميع النزاعات المعروضة على جدول الأعمال الدولي. ونعرب عن أملنا في أن ينظر في المسألة العراقية بموضوعية، وندعو مجلس الأمن إلى اتخاذ قرار متوازن خدمة للسلم والأمن لا في الشرق الأوسط فحسب، بل على صعيد العالم أيضاً.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل المملكة العربية السعودية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد الشبكشي (المملكة العربية السعودية): بداية، أتوجه إليكم، سيدي الرئيس، بالتهنئة الخالصة على ترؤسكم أعمال مجلس الأمن هذا الشهر. ونحن على ثقة بأن قدراتكم وحكمتكم ستقود أعمال المجلس إلى ما نصبو إليه جميعا. كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى سلفكم الصديق مندوب بلغاريا، على إدارته الحكيمة لأعمال المجلس في الشهر المنصرم. وأود أن أتقدم أيضا بالشكر إلى الصديق مندوب جنوب أفريقيا، على طلب عقد هذه الجلسة للاستماع إلى وجهات نظر الدول ومواقف حكوماتها.

إن تحقيق السلم والأمن الدوليين والاستقرار في العالم يستدعي دورا متزايدا نشطا للأمم المتحدة وتكثيفا للمساعي الدبلوماسية والجهود السياسية. ولا شك أن المساعي الدبلوماسية والنظر المتعمق إلى أبعاد المشكلة وانعكاساتها ونتائج سبل تناولها إقليميا وعالميا هو أفضل السبل إلى تحقيق الأمن والاستقرار الدوليين بدلا من استخدام القوة المسلحة.

والمرحلة الحالية التي يمر بها الوضع في منطقة الخليج العربي مرحلة دقيقة وتنطوي على أخطار جمة مما يقتضي اللجوء إلى العقلانية وبعد النظر في معالجتها تفاديا لنشوب حرب جديدة تكون لها نتائج غير محمودة تؤدي إلى زعزعة السلم والأمن في المنطقة مما سيكون له آثار سلبية على أمن واستقرار العالم. وقد تؤدي الحرب إلى إذكاء روح العداء والكراهية، وتأجيج نار الانتقام والعنف، وتجر العالم إلى كوارث إنسانية هو في غنى عنها.

ومع قبول العراق عودة المفتشين الدوليين، ومع التأكيد العراقي على ضمان تيسير مهمتهم والتعهد بعدم عرقلة أعمالهم، فإننا نرى أنه من الأفضل الإسراع في عودة المفتشين الدوليين للانتهاء من مهامهم وتقديم تقرير عن خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل وتنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما فيها الإفراج عن الأسرى الكويتيين والأسرى من الجنسيات الأخرى وإعادة الممتلكات الكويتية الأمر الذي سيؤدي، وبلا شك، إلى إلغاء العقوبات الاقتصادية ورفع المعاناة عن الشعب العراقي الشقيق والمحافظة على سلامة العراق ووحدة أراضيه.

ومع تمسكنا بالتزام العراق بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، فإنه لا يمكننا التغافل عن ازدراء حكومة إسرائيل لقرارات الشرعية الدولية بسبب عدم حرص الأمم المتحدة على تنفيذ القرارات العديدة التي صدرت عن مجلس الأمن وعن الجمعية العامة.

ولا شك أن عدم جدية الأمم المتحدة وتغاضي المجتمع الدولي عن رفض إسرائيل تنفيذ قرارات الشرعية الدولية من الأسباب الأساسية وراء استمرارية المآسي وعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. والحكومة الإسرائيلية التي صرح أحد وزرائها بأن قرارات مجلس الأمن مكانها سلة المهملات يؤكد لنا عدم التزام إسرائيل بقرارات الشرعية الدولية واحترامها.

هذه القرارات في نظر إسرائيل غير مرشحة للتنفيذ ولا تتضمن صيغة تنفيذية وهي لا تأبه بكل القرارات التي صدرت منذ عام ١٩٤٨ ولا تعير الاهتمام إلا بما قد يصدر إليها من إنذارات من الدول النافذة، وهذا يشكل بحد ذاته تحديا للشرعية الدولية وتساهلا بأمن واستقرار المنطقة.

إن ازدواجية المعايير والكيل بمكيالين وعدم التزام إسرائيل بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية أمور لا تقلل من مصداقية مجلس الأمن فحسب، بل وتشجع الدول الأخرى على تجاهل هذه الشرعية وعدم احترامها. ولا يمكن الاحتجاج بأن القرارات التي لم تصدر وفقا للفصل السابع غير ملزمة وإلا ما هي قيمة هذه القرارات. إن قرارات مجلس الأمن أيا كان الفصل الذي تصدر عنه ملزمة للمجتمع الدولي خاصة وأنها تتناول الأمن والسلم الدوليين، وهي قرارات ملزمة بوجه خاص للدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن لأن هذه الدول شاركت ووافقت على إصدارها، وبالتالي ينعكس هذا الالتزام والحرص في تنفيذها على مصداقية هذه الدول. ومن المفترض أن يتخذ مجلس الأمن خطوات عملية لتنفيذ هذه القرارات في حال امتناع الطرف المعني بالقرارات عن التنفيذ كما جرى في مناطق عديدة في العالم وكما يتم التداول حوله الآن بالنسبة للعراق.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل المملكة العربية السعودية على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل ألبانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نيشو (ألبانيا) (تكلم بالانكليزية): لقد تابعنا بقلق عميق الأحداث الجارية في الشرق الأوسط، وكذلك التهديد الذي تشكله الطبيعة الشريرة لنظام صدام حسين على أمن وسلم المنطقة والعالم.

وفي حين أن المجتمع الدولي بكامله قد وحد صفوفه لمكافحة الإرهاب الدولي واستئصاله، فالعراق، بإنتاجه لأسلحة الدمار الشامل، يظل يشكل تهديدا للمجتمع الدولي. واليوم، نواجه في الأمم المتحدة واقعا يستمر فيه طرف بالتفوه بأعذار وخرق العديد من قرارات مجلس الأمن، في حين أن المجتمع الدولي قد انخرط في نقاش طويل بشكل وقانونية إجراء مهم وله ما يبرره أخلاقيا.

وترى ألبانيا أن العمل الفوري من جانب مجلس الأمن له أهمية قصوى. ونعتقد أن موقف الولايات المتحدة، الذي ذكرته في ١٢ أيلول/سبتمبر أمام الجمعية العامة، قائلة:

”ولكننا لا نملك أن نقف متفرجين دون أن نفعل شيئا بينما تتجمع الأخطار من حولنا. بل يجب علينا أن نهب دفاعا عن أمتنا وعن حقوق البشر الدائمة وآمالهم“ (A/57/PV.2، الصفحة ١٢).

هو أكثر المواقف واقعية. وتؤكد ألبانيا من جديد دعمها الكامل لجهود الأمين العام ومجلس الأمن لإيجاد حل عادل للقضية العراقية.

ولا يحق لأي نظام ديكتاتوري ما فتئ يبدي طبيعة عدوانية في العلاقات الدولية، ويقمع حقوق الإنسان، ويرتكب جرائم ضد مواطنيه، أن يكون له الحق الأدبي في تمثيل السيادة التي يتمتع بها شعب بلده، بينما تبقى إرادته وأفكاره أسيرة أغلال سلطة إجرامية.

ومنذ زمن غير بعيد، كان في ألبانيا نظام ديكتاتوري. وقد كانت نتائج الانتخابات في ظل ذلك النظام ٩٩,٩ في المائة لصالح الأخ الأكبر. وفي الواقع، كانت ألبانيا سجنا للبلد بأكمله وكانت سيادة الدولة تمثلها إرادة ديكتاتور واحد. ومثل هذه الأنظمة الديكتاتورية تولد أزمات مستمرة لكي تطيل بقاءها بذاته. ومن أجل تفادي مثل هذه الأزمات في المستقبل، فإن أهمية إجراءات المجتمع الدولي لضمان السلم والاستقرار في المنطقة تتصف بنفس أهمية إرساء الحرية والحقوق القانونية للشعب الذي يعاني تحت نير هذه الأنظمة الاستبدادية.

وقبل ثلاث سنوات، أدركنا الموقف الصعب لمجلس الأمن في اتخاذ قرار بشأن تدخل المجتمع الدولي ضد الإبادة الجماعية التي اقترفها النظام الإجرامي لميلوسيفتش ضد الألبان في كوسوفو. والعديد من الدول لم يتخذ قرارا فيما يختص بالتدخل ضد دولة ذات سيادة. وعلاوة على ذلك، فالحملات الدعائية لنظام ميلوسيفتش أظهرت الصراع على أنه تناحر حضارات وتهديد للمسيحية من الألبان المسلمين في كوسوفو. وباسم السلم والأمن وحماية حقوق الإنسان، أثبت إجراء المجتمع الدولي أنه صائب وحيوي وبعيد النظر في منع مأساة إنسانية.

ولم يكن الغرض من ذلك التدخل إظهار التفوق أو الهيمنة أو الموقف الأحادي، بل كان يستهدف الدفاع عن حق شعب في الحياة في حرية. ولم يكن الهدف منه حماية المسلمين الألبان من المسيحيين الأرثوذكس الصرب، ولكن لحماية الاثنين من نظام إجرامي كان قد اغتصب حقوقهما. وكان الهدف من التدخل الحفاظ على النظام الدولي وضمان مستقبله. ولم يكن التدخل الإنساني في كوسوفو من جانب العالم المتمدن مبررا فحسب، بل أيضا يوفر سابقة هامة في العلاقات الدولية.

واليوم، نواجه حالة يكون فيها الإجراء الاستباقي من جانب المجتمع الدولي ضروريا من أجل تجنب مأساة عالمية محتملة بسبب استخدام أسلحة الدمار الشامل على يدي نظام طاغ. وتعتمد قوة إجرائنا على قرار مجلس الأمن ومسؤوليتنا المشتركة تجاه شعب العالم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل ألبانيا على الكلمات الطيبة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي على قائمتي المراقب الدائم عن منظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد لاماني: السيد الرئيس، في مستهل كلمتي، أود أن أعرب عن عميق تقديرنا لسعادتكم على عقد هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن حول مسألة العراق، وكذلك عن تقديرنا الكبير لوفد جمهورية جنوب أفريقيا على المبادرة

الشجاعة والبنّاءة التي تقدم بها باسم مجموعة دول عدم الانحياز لطلب عقد هذا الاجتماع الهام.

لقد أكد الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي في كلمته أمام الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المعقود في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ في نيويورك، أن الوضع في العراق لا يزال مثار اهتمام المنظمة، رغم الانفراج الكبير الذي شهدته العلاقات العربية العراقية في غضون هذا العام. فاستمرار الحصار على العراق بتداعياته الإنسانية والاجتماعية قد ألحق أفدح الأضرار بجيل كامل من النشئ الجديد في العراق، وستكون له انعكاسات سلبية على هذا البلد المسلم لسنوات طويلة قادمة. وأعرب الأمين العام عن الأمل في أن يتمكن العراق من تسوية المشاكل التي ما زالت معلّقة مع إخوانه وجيرانه، وفي مقدمة ذلك موضوع المفقودين الكويتيين، وكذلك تسوية العراق لمشاكله مع الأمم المتحدة، خصوصا فيما يتعلق بعودة المفتشين الدوليين لاستئناف مهامهم وإنهائها.

كما أصدر أصحاب المعالي الوزراء في أعقاب هذا الاجتماعات بيانا أعربوا فيه عن ترحيبهم بقرار العراق السماح بعودة مفتشي الأمم المتحدة استجابة لمناشدات الأمين العام للأمم المتحدة، والأمين العام لجامعة الدول العربية، والدول العربية والإسلامية والدول الأخرى، كخطوة أولى نحو حل شامل للعلاقة بين العراق ومجلس الأمن، يقود إلى تنفيذ جميع متطلبات قرارات مجلس الأمن، لرفع العقوبات عن العراق، واحترام أمنه، وسيادته، وإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل. كما دعا الوزراء جميع الدول إلى الالتزام بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، والامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد العراق، واحترام سيادته واستقلاله ووحدة أراضيه.

لقد تم التنويه مرارا وتكرارا أمام هذا المجلس الموقّر إلى أنه لا يجوز استخدام معايير مزدوجة عندما يناقش هذا المجلس مسألة عدم تنفيذ أي من الدول الأعضاء القرارات التي يعتمدها. وتاريخ الأمم المتحدة وسجلاتها حافلين بتحدي بعض الدول الأعضاء في المنظمة الدولية لقراراتها. وإسرائيل مثال واضح على ذلك. ولكن الأمم المتحدة، ومن بينها مجلس الأمن، لم تلجأ إلى استخدام القوة ضد هذه الدول. وأود أن أشير في هذا الصدد إلى ما نشرته نشرة ''IPS UN JOURNAL'' في عددها الصادر بتاريخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ حول ما ذكره البروفيسور ''ستيفن زونيس'' أستاذ العلوم السياسية في جامعة سان فرانسيسكو ورئيس تحرير قسم الشرق الأوسط في ''Foreign Policy in Focus'': ''أن هناك دولا، غير العراق، في الوقت الراهن تنتهك ما يزيد على ٩٠ قرارا لمجلس الأمن، ٣١ منها يتعلق بإسرائيل''.

إننا ندعم التوجه الذي يؤكد على الحاجة الملحّة إلى إيجاد حل سلمي لقضية العراق بطريقة تحفظ هيبة ومصداقية الأمم المتحدة ووحدة العراق الترابية وسيادته واستقلاله، عملا بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي.

ولا شك أن القرار الذي اتخذ مؤخرا بالسماح لمفتشي الأمم المتحدة بالعودة إلى العراق بدون شروط وبتسهيل مهمتهم، وكذلك النتائج الإيجابية للقاءات التي عقدت في فيينا بين العراق والأمم المتحدة تصب جميعها في الاتجاه الصحيح من أجل تفعيل دور مجلس الأمن في صيانة الأمن والسلم الدوليين، وتجنيب المنطقة المزيد من كوارث الحرب والدمار ووضع حد لمعاناة الشعب العراقي، هذه المعاناة التي طال أمدها وآن لها أن تنتهي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل منظمة المؤتمر الإسلامي على كلماته الرقيقة التي وجّهها إليّ.

المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو ممثل كمبوديا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أوتش (كمبوديا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس اسمحوا لي، أولا وقبل كل شيء بأن أهنئكم مرة أخرى على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر. لقد شرّفني أن خاطبت مجلس الأمن تحت قيادتكم القديرة، بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا في اجتماع عام بشأن التقدم المحرز في مجال مكافحة الإرهاب. وفي ذلك الاجتماع أبلغت المجلس بالجهود القوية التي تبذلها بلدان الرابطة لمكافحة الإرهاب بشكل جماعي وانفرادي. ولذلك، نشعر بحزن عميق ونحن نشهد الاعتداءات الكارثية الشنيعة التي شنها الإرهابيون على دولتين عضوين في الرابطة، إندونيسيا والفلبين. وأود أن أعرب عن أعمق مشاعر العزاء لإندونيسيا، حكومة وشعبا/ولاستراليا حكومة وشعبا وللبلدان الأخرى، للخسائر الكبيرة في الأرواح، وللمعاناة العميقة التي سبّبها عدوان الإرهاب الدولي في بالي، وأيضا للفلبين، حكومة وشعبا لتفجيرات القنابل الإرهابية اليوم. ويجب علينا أن نبرز مرة أخرى أهمية التعاون الإقليمي والدولي ضد الإرهاب الدولي.

أود أيضا أن أعرب عن امتناني للأمين العام لرسالته الملهمة التي أدلت بها أمس نائبة الأمين العام، السيدة لويز فريشيت.

أود أن أعرب أيضا عن امتناني للسفير دوميساني كومالو ممثل جنوب أفريقيا، لطلب عقد هذا الاجتماع الطارئ بشأن الحالة بين العراق والكويت بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. ونحن نتفق معه تماما على أن مجلس الأمن يُطلب منه النظر في أمر له أصداء هامة على الأمم المتحدة كلها. إن صون السلم والأمن يقع في قلب ميثاق الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، باعتباره الهيئة الرئيسية المسؤولة عن الأمن الجماعي، ينبغي أن يكون مسؤولا أمام العضوية الكاملة للأمم المتحدة. وكما قال السيد كومالو أمس، على مجلس الأمن أن يتمسك بتطلعات الأمم المتحدة نحو السلم والأمن في مجموعها وليس لقلة منتخبة.

إن عقد هذا الاجتماع العلني لمجلس الأمن سيتيح لنا، نحن الأعضاء بالأمم المتحدة الذين يبلغ عددنا ١٩١ عضوا، الإعراب عن آرائنا فيما يتعلق بالحالة الخطيرة التي نجد أنفسنا فيها اليوم. وينبغي أن نسعى بقوة إلى أن تسود قوة دفع نحو السلام في هذه الحالة الخطيرة، ويجب أن نتجنب الحرب مهما كانت تكلفة ذلك.

إن الحالة في العراق لا تزال مسألة محل مناقشة في هذه الهيئة منذ أكثر من ١٢ عاما حتى الآن. لقد صدرت تسع قرارات، لم تطلب من العراق السماح بالتفتيش وتدمير أسلحة الدمار الشامل فحسب، وإنما أيضا بشأن عودة أسرى الحرب الكويتيين، وعودة الممتلكات الكويتية. ولذلك، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن هناك آلية كافية قائمة فعلا في إطار منظومة الأمم المتحدة للتعامل مع هذه المسألة. ونحن نعتقد أن الجهود السلمية في إطار آلية الأمم المتحدة ينبغي أن تستخدم استخداما تاما، وتعزز، عند الضرورة. فنحن بالتالي نتفق مع أغلبية الدول الأعضاء على أنه يجب استنفاد جميع السبل وأن يكون اللجوء إلى استخدام القوة الخيار الأخير، إذ أن عواقب الحرب ستكون وخيمة وستنجم عنها كارثة إنسانية ذات أبعاد هائلة.

ولذلك، نحث العراق بقوة على أن يمتثل لجميع قرارات مجلس الأمن بدون قيد أو شرط. ويسعدنا أن نلاحظ أن العراق قد استجاب لنداءات الأمين العام للأمم المتحدة وللعديد من الدول الأعضاء في مناقشاته في فيينا مع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومن خلال بعث رسائل إلى الأمين

العام يعلن فيها قبوله لعودة مفتشي أسلحة الأمم المتحدة إلى العراق بدون شروط.

ونعتقد الآن أن العودة السريعة لمفتشي الأسلحة هي أمر حتمي كوسيلة لتخفيف التوترات الدولية في هذه الحالة الخطيرة. وينبغي أن يسمح امتثال العراق لجميع قرارات الأمم المتحدة بأسرع ما يمكن برفع الجزاءات المفروضة على العراق طوال الأعوام الاثني عشر الماضية، والتي تسببت في معاناة لا توصف للسكان المدنيين العراقيين الأبرياء.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي ممثل جامايكا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نيل (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أشكركم وأعضاء المجلس على السماح لجامايكا بالمشاركة في هذه الجلسة العلنية استجابة لطلب الممثل الدائم لجنوب أفريقيا، الذي يعمل باسم حركة عدم الانحياز. وهذه مسألة ذات أهمية بالغة للمجتمع الدولي.

بموجب المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة أُوكلت إلى مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون الأمن والسلم الدوليين بالنيابة عن جميع أعضاء المنظمة. وتطلب هذه المادة أيضا أن يتصرف المجلس وفق مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة لدى اضطلاعه بهذه المسؤوليات.

وبما أن المجلس مساءل أمام العضوية الكاملة للأمم المتحدة، فمن اللياقة والصواب أن يستمع إلى آراء الدول الأعضاء بشأن مسألة ذات أهمية بالغة تتعلق بقضية الحرب والسلام. فهناك الكثير من المخاطر في الوقت الذي تتجه أنظار العالم نحو مجلس الأمن والأمم المتحدة، وأيا كانت القرارات التي ستُتخذ فستكون لها آثار هامة على مستقبل صون السلم والأمن الدوليين.

وتكمن في جوهر هذا الموضوع مسألة امتثال الدول الأعضاء لقرارات المجلس وخيارات الإنفاذ التي قد يختار الأعضاء تطبيقها.

إن قرارات مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) و ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧١٥ (١٩٩١)، قد فرضت في جملة أمور التزامات معينة ينبغي للعراق أن يفي بها، ولم يتم تنفيذها إلا جزئيا. وينبغي أن يكون واضحا أن العراق ملزم بالامتثال لهذه القرارات التي تتطلب تدمير أسلحة الدمار الشامل ووقف المزيد من الاستحداث لها والوفاء بالتزامات معينة فيما يتعلق بإعادة الممتلكات الكويتية والمفقودين الكويتيين. وينبغي تنفيذ هذه القرارات بالكامل.

وينبغي للعراق أن يوفر لمفتشي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش إمكانية الوصول بلا عوائق من أجل التحقق من امتثاله لالتزاماته بنزع السلاح. وتأمل جامايكا أن يمكن القيام بمثل هذه الترتيبات نظراً للضمانات التي قدمها العراق وعلى ضوء الاتفاق الذي تم التوصل إليه خلال اجتماعاته مع الرئيس التنفيذي للجنة، السيد هانس بليكس، في فيينا في الفترة من ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

ونحن نعتقد انه يمكن حسم هذه المسألة من خلال الوسائل السلمية. إذ ينبغي درء شبح الحرب بكل عواقبه المتعددة، بما في ذلك الموت والدمار والمأساة الإنسانية التي هي الإرث المرير للحرب.

ولا توجد لدينا معلومات كثيرة بشأن التوجه الذي يسير فيه المجلس، ولكننا نتوقع منه أن يضع ترتيبات معقولة لعمليات التفتيش التي سيتم تنفيذها في العراق بأسرع ما يمكن.

ويجب أيضا أن نسجل قلقنا إزاء جوانب في عملية صنع القرار في المجلس، خاصة فيما يتعلق بدور الأعضاء

المنتخبين وسطوة الأعضاء الحائزين حق النقض. ووجهة نظرنا هي أن المشاركة الكاملة للأعضاء المنتخبين في المجلس على جميع صعد صنع القرار هي أمر حيوي لإضفاء الشرعية والاعتبار على قرارات المجلس.

ونحن نطلب إلى مجلس الأمن أن يعمل بشكل منصف وموضوعي، مراعيا مسؤولياته عن صون السلم وتفادي المواجهة العسكرية. وينتابنا القلق من أن سلامة نظام الأمن الجماعي في إطار الميثاق ستتعرض للخطر نتيجة لأي عمل أحادي، يُضعف نسيج القانون الدولي.

إننا نعرض هذه الملاحظات بسبب القيمة التي نراها في منظومة الأمم المتحدة وهيكل الأمن الجماعي بموجب الميثاق. إذ أن لهذه المنظومة أهمية بالغة لنا جميعا في المجتمع الدولي، ولا سيما للدول الصغيرة. وينبغي أن نعزز هذه المنظومة وأن نحترس من قبول أي مبدأ أو سياسة من شأنهما أن يلتفا حول النظام المتعدد الأطراف وأن يقوضا المبادئ التي تعزز النظام والسلم العالميين، وعدم استخدام القوة، والتسوية السلمية للمنازعات، والمساواة في السيادة بين الدول. وتحث جامايكا على عدم التفريط في هذه المبادئ في العمل الذي سيتخذه المجلس أياً كان.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل جامايكا على الكلمات الطيبة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي ممثل زمبابوي. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد جوكونيا (زمبابوي) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، يسعدنا أن نراكم تترأسون هذا النقاش الهام جدا والتاريخي حول موضوع وصفه البعض بأنه يخص بقاء الجنس البشري.

ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر شقيقنا وزميلنا، السفير كومالو ممثل جنوب أفريقيا، الذي ساعدكم في تيسير هذا النقاش.

يخص النقاش الدائر أمامنا قضية خطيرة ذات عواقب وخيمة على التعددية في إدارة أعمالنا في الأمم المتحدة. ولب الموضوع هو أن عضوا في هذه المنظمة صغيرا بكل المعايير يتعرض لتهديد جيران له أقوياء بشن عمل عسكري ضده.

فالعراق، وقضيته معروضة على مجلس الأمن منذ عام ١٩٩١، معرض لخطر معالجة قضيته خارج هذه الهيئة، التي تتمثل مسؤوليتها في توفير السلام والأمن الدوليين للبشرية جمعاء. ومن ثم ينتظر العالم من الذين أُسندت إليهم هذه المناصب التي تتسم بمسؤوليات جسام أن يقلعوا عن السعي لتحقيق مصالح وطنية أنانية. وينبغي أن يحاولوا بدلا من ذلك الحفاظ على مرجعية ميثاق المنظمة ومصداقيته.

وقد تتذكرون أن زمبابوي كانت تترأس هذه الهيئة المبجلة إبان تناول مسألة غزو العراق للكويت في عام ١٩٩١. وحاولنا آنذاك تجميع تحالف دولي لمعالجة الأمر. وتمخض ذلك عن قيام المجتمع الدولي بإجراء موحد لتصحيح سلوك دولي غير ملائم من جانب العراق. وأظهرت تلك النتيجة ما يمكن لتعددية الأطراف تحقيقه. وإلى يومنا هذا لا تخالجنا أية مشاعر بالندم على اتخاذ تلك الإجراءات.

ويشجع ميثاق الأمم المتحدة على تسوية المنازعات سلمياً. ويعتبر أي إجراء تتخذه الدول الأعضاء قبل استنفاد قنوات تسوية النزاعات التي توفرها الأمم المتحدة انتهاكا كاملا للقانون الدولي. وقد تجلب الإجراءات الأحادية التي تتخذ خارج نطاق الأمم المتحدة مكاسب قصيرة الأمد، ولكنها ستكون شديدة الضرر في الأجل الطويل. وبالأمس أتيح لنا أن نستمع من بعض الوفود عما يمكن أن يترتب

على معالجة مسألة العراق خارج نطاق الأمم المتحدة من نتائج بالنسبة لهذه المنطقة دون الإقليمية.

لقد قبلت حكومة العراق أن تستقبل مفتشي الأمم المتحدة وأن تتيح لهم كافة إمكانيات الوصول غير المقيّد إلى جميع المناطق التي يلزمهم تفتيشها. ومن الضروري أن يلتزم أعضاء المنظمة جانب اليقظة تحسبا للاتجاهات التي تحاول تسوية التراعات دون الرجوع إلى أحكام الميثاق. ولدينا القرار ٦٨٧ (١٩٩١) بشأن التفتيش على أسلحة الدمار الشامل في العراق. فلنستعن بهذا القرار وننتظر تقريراً عنه من المفتشين. ولا بد من امتثال العراق للقرار ٦٨٧ (١٩٩١) وغيره من القرارات ذات الصلة به.

ويرى وفدي من المثير للعجب أنه في الوقت الذي وافقت فيه السلطات العراقية على عودة مفتشي الأمم المتحدة يجري التباحث بشأن اتخاذ قرار جديد فيه اشتراطات صارمة يقصد بها إما إذلال السلطات العراقية أو إجبار العراق على رفض هذه الشروط ومن ثم وقف المفتشين عن السفر إلى هناك. هذه دبلوماسية البوارج المتبعة قديماً في مواجهة الخصوم الضعاف، والعمل جارٍ على تبديل الأهداف في هذه الحالة. ونرى أن مسؤولية هذه الهيئة العالمية تتمثل في نزع سلاح الجهاز الحربي العراقي، وبخاصة من أسلحة الدمار الشامل الخطيرة، كيميائية وبيولوجية ونووية. أما مسألة تغيير النظام فهي ظاهرة جديدة تبين بجلاء أن الأقوياء بدلاً من التمسك بوعودهم حريصون كعادقم على تعديل الأهداف لتلائم مخططاقم.

ولا ينبغي أن تقوم دولة مهما كبرت أو صغرت بتهديد الدول الأخرى باحتمال اللجوء لأسلحة الدمار الشامل. وندعو إلى أن تتخذ هذه الهيئة إجراء حازما إزاء هذه الدول. ونرى أن مستوى القدرة التدميرية للعراق ينبغي أن يعني أيضا جيرانه الذين يشعرون بأكبر قدر من التهديد على أية حال. ولم نسمع صيحات أطلقتها هذه الدول المجاورة، فيما عدا إسرائيل بطبيعة الحال، عن المخاطر التي يحتمل أن تتهددها من جانب العراق.

ويشعر وفدي بالقلق، شأنه في ذلك شأن من سبقنا من المتكلمين، من أننا بينما نندفع، عن حق، لإحباط قدرة العراق على إنتاج وحيازة أسلحة الدمار الشامل، فإننا لا نرى أعضاء المجلس يبدون نفس القدر من الحماس للتخلص من أسلحة الدمار الشامل التي يملكونها. بل إن بعض أعضاء المجلس الآخرين قد قرروا عدم التوقيع على معاهدات نزع السلاح التي تسعى لتخليص العالم من هذه الأسلحة الخطيرة.

كما أننا نشعر بالقلق لأنه رغم الاندفاع إلى إجبار العراق على الامتثال لقرارات مجلس الأمن فإن نفس هذا الاندفاع لا يظهر حين يتعلق الأمر بإسرائيل، التي خرقت ما لا يقل عن ٢٨ قراراً لمجلس الأمن. ونرى أن قتل أبناء الشعب الفلسطيني وتشويههم وتدمير منازل الفلسطينيين أمر فيما يبدو لا يعني المجلس. فقد تمتعت إسرائيل بعد انتهاك قرارات مجلس الأمن دون ما عقاب بالحماية من جانب نفس الأعضاء الذين يريدون اليوم أن يشنوا الحرب على العراق. ومن المعلوم جيداً لمجلس الأمن بل للكافة أن البلد المذكور يمتلك أسلحة للدمار الشامل. ويجب تجريده أيضاً من السلاح. وينبغي لمجلس الأمن أن يتصدى لهذه الازدواجية في المعايير لكي لا يجلب الخزي على ميثاق الأمم المتحدة.

واسمحوا لي في الختام بأن أؤكد مجدداً حاجتنا إلى حل ينهي على وجه السرعة الجزاءات التي جلبت قدراً كبيراً من الآلام على شعب العراق. فلندع المفتشين ينهضون بعملهم حتى يمكن دفن آلام الشعب العراقي ومخاطر أسلحة الدمار الشامل في صفحات التاريخ المطوية إلى الأبد.

إن المسألة التي تواجهنا اليوم تتعلق بالتزام جانب الصواب. فهي تتعلق بمصداقية تعددية الأطراف، والتقيد بالقانون الدولي، والتسوية السلمية للنزاعات. ويحث وفدي المجلس على أن يتخير طريق تعددية الأطراف وإعلاء شأن القانون الدولي، مما يضفي المصداقية على هذه الهيئة. أما قانون الغاب فلا ينبغي أن يتسلل إلى داخل هذه المنظمة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل زمبابوي على العبارات الودية التي وجهها لي.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل قطر. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد البدر (قطر): السيد الرئيس، أتوجّه إليكم، نيابة عن وفد بلادي، بالشكر الجزيل على إتاحتكم لنا فرصة الحديث في هذا المجلس الموقّر. كما أود أن أشكركم على عقدكم هذه الجلسة الهامة التي تهيئ للدول الأعضاء الإدلاء بآرائها في هذه المشكلة الخطيرة للغاية، ألا وهي المشكلة العراقية التي بلغت حدا كبيرا من التفاقم والتأزم. إن الوضع المتوتر عالميا بخصوص العراق يثير القلق ويهدد الأمن والسلم الدوليين.

لقد ظلت دولة قطر تعبِّر، دون انقطاع، عن قناعتها التامة بالدور الأساسي الهام المنوط بالأمم المتحدة ومجلس الأمن في حفظ الأمن والسلم الدوليين. ومن هذا المنطلق، فقد عبّرت دولة قطر دوما عن دعمها، وبدون حدود، لجميع قرارات الشرعية الدولية التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين. وفي أعقاب الهجوم الإرهابي على مركز التجارة العالمي بمدينة نيويورك، عبّرت دولة قطر، في وضوح وبدون لَبس، عن إدانتها الكاملة لكل أعمال الإرهاب الدولي بجميع صوره وأشكاله، بما في ذلك إرهاب الدولة. وستظل تعمل متكاتفة مع جميع الدول لمكافحة الإرهاب في جميع صوره. وبهذه المناسبة، يود وفد بلادي أن يدين العمل الإرهابي الشنيع الذي وقّع في جزيرة بالي الإندونيسية، يوم السبت الماضي، ويعبِّر في نفس الوقت عن تعاطفه ومواساته لأسر ضحايا الهجوم الإرهابي، وللحكومة والشعب الإندونيسي الصديق.

لقد برزت منذ عدة أشهر على المسرح الدولي تعقيدات غير مسبوقة في السياسة والعلاقات الدولية التي من المفروض أن القانون الدولي ينظِّمها، وينظِّم أداءها، ويرقى بمراعاتها. كما ظلت التغيرات السياسية تتسارع وتفرز كل يوم أنماطا جديدة من الاتجاهات المتضاربة.

إننا ندين بالشكر لمجموعة عدم الانحياز لطلبها عقد هذا الاجتماع. ذلك أن الأحداث تتسارع بدرجة قد تؤدي إلى إضرام نار حرب تمتد عواقبها الوخيمة إلى جميع دول المنطقة، وقد تتعداها إلى أجزاء أخرى من العالم.

لقد سررنا كثيرا بما حققته قمة بيروت العربية التي انعقدت في آذار/مارس الماضي، وما نتج عنها من القرارات، وما ورد في بيانها الختامي في شأن الحالة العراقية - الكويتية، والتي دعت، من ضمن جملة أمور أخرى، إلى إبداء التعاون لحل قضية الأسرى والمحتجزين الكويتيين ورعايا الدول الثالثة، وعودة المتبقي من الممتلكات الكويتية إلى الكويت. ونعتبر أن ذلك يشكِّل خطوة في الاتجاه الصحيح.

وقد تفاءلنا كثيرا ورحّبنا بقرار العراق بقبول عودة المفتشين الدوليين، وإعلانه الواضح بالالتزام بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الخاصة بأسلحة الدمار الشامل، واستئناف الحوار بين العراق والأمم المتحدة، وإعلانه القاطع بعدم امتلاكه لأي أسلحة دمار شامل. وعلى ضوء ذلك، كنا نأمل أن يؤدي هذا الإعلان إلى حدوث انفراج دولي، وأن تعمل الأمم المتحدة والدول الكبرى في مجلس الأمن على عودة مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة إلى العراق في أسرع وقت ممكن، للقيام بتقييم فعلي للوضع الراهن،

ومن ثم، إطلاع مجلس الأمن على نتائج التقييم فيما بعد. هذا هو الوضع الذي يقتضيه الموقف، والذي يتفق مع أهداف وأغراض ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

لعلنا جميعنا نعلم أن ما أدى إلى سقوط عصبة الأمم كان انفراد بعض الدول العظمى في ذلك الحين باتخاذ قراراتها خارج شرعية النظام الدولي والقانون الدولي، الشيء الذي تمخض عنه قيام حرب ضروس كادت تقضي على الأخضر واليابس، وراح ضحيتها عشرات الملايين من البشر. ولمنع تكرار مثل هذه الحرب أنشئت الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، ووضع ميثاقها بعناية فائقة، والتزمت جميع الدول، المؤسِّسة منها والتي انضمت إليها مؤخرا، باحترام ذلك الميثاق، وقبلت أن ينظِّم القانون الدولي العلاقات فيما بينها.

إننا لا نود أن نرى انفراطا في عقد الشرعية الدولية المتمثلة في الأمم المتحدة وميثاقها، ولا نكوصا عن القبول باحترام القانون الدولي. لذا، فإننا ننادي بوجوب الالتزام بقرارات الشرعية الدولية، وأن يكون مجلس الأمن هو الجهة الوحيدة المخوّلة الصلاحية في تقرير الخطوات اللازمة لإجبار أي دولة كانت على احترام قرارات الشرعية الدولية، حسب ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة بدون تمييز.

إن الوضع الراهن ينذر بخطورة مدمِّرة على إقليم بأكمله، بل قد تمتد آثاره المدمِّرة إلى دول أخرى خارج ذلك الإقليم، بالإضافة إلى تأثيراته السلبية على الائتلاف القائم من أجل مكافحة الإرهاب. بل إنه، في يقيننا، سيؤدي إلى زيادة انتشار الإرهاب، وامتداده إلى رقع واسعة من العالم. أما والحال كذلك، فإن الحل السلمي والابتعاد عن استعمال القوة، في رأينا، هو الأمثل. وعليه، يصبح من الواجب على دول المنظمة أن تعمل، متكاتفة مع مجلس الأمن، للخروج من هذه الأزمة وتسويتها سياسيا على أساس قرارات الأمم المتحدة، ودون التفريط في وجوب احترام الشرعية الدولية.

ونحن نتكلم عن أسلحة الدمار الشامل ووجوب احترام قرارات الشرعية الدولية، نود أن نسجِّل هنا أنه يجب أن تتصف أعمال المجلس بالشفافية، والتخلي عن الانتقائية والكيل بمكيالين. كما نود أن نسجِّل هنا أن الأمم المتحدة لا تعامل بالطريقة نفسها دولا أخرى تخالف في إصرار القوانين الدولية، وترفض الانصياع إلى قرارات الشرعية الدولية. إن قرارات مجلس الأمن يجب أن تطبّق بنفس الإصرار على إسرائيل التي تمتلك ترسانة من الأسلحة النووية، وترفض الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتوقيع عليها. إننا نطالب الشرعية الدولية بأن تُخضع منشآت جميع الدول النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل قطر على العبارات الرقيقة التي وجّهها إليّ.

المتكلم التالي المسجّل على قائمتي ممثل سري لانكا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ماهندران (سري لانكا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلادي أن يهنئكم، سيد الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن يؤكد لكم تعاونه الكامل. وأود أيضا أن أسجِّل تقديرنا العميق للعمل الممتاز الذي أنجزه ممثل بلغاريا أثناء رئاسته للمجلس في الشهر الماضي.

كما نشكركم، سيدي، على دعوتكم لعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن المسألة المطروحة علينا، بناء على طلب رئيس حركة عدم الانحياز.

ولطالما حثّت سري لانكا العراق على الامتثال بالكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، واحترام

التزاماته الدولية، لتجنب زيادة تصعيد التوترات في المنطقة. ونعتقد أنه ينبغي أن يمتثل العراق لقرارات مجلس الأمن فورا ودون شروط، وأن تتعزز سلطة مجلس الأمن، ما دام يتحمل المسؤولية الأساسية عن صون السلام بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

والأمين العام، في بيانه، بعث بنفس الرسالة، وحّذر المجلس من الانقسام. ومن الواضح الجلي، إذن، أن الوقت قد حان لأن يقدِّم جميع أعضاء الأمم المتحدة الدعم اللازم، في مجلس الأمن، حتى يعود مفتشو الأسلحة إلى العراق بجميع الصلاحيات التي يحتاجونها لتنفيذ نظام دقيق للتفتيش. وقد ذكر الأمين العام أن قرار العراق بالسماح بعودة المفتشين دون شروط يمثِّل خطوة مهمة أولى، ولكنه ليس أكثر من خطوة أولى. ويبقى الامتثال التام شرطا لا غنى عنه، وإن كان لم يتحقق حتى الآن. ويجب على العراق أن ينفِّذ برامج نزع السلاح المطلوبة بموجب قرارات المجلس.

وترحب سري لانكا بقرار حكومة العراق بالسماح لمفتشي الأسلحة بدخول البلد دون أية شروط. ويحدونا الأمل في أن يمهد هذا القرار الطريق لمفتشي الأسلحة لكي يستأنفوا عملهم في ذلك البلد دون مزيد من التأخير، بغية القضاء على أسلحة الدمار الشامل.

وبغية أن تكون للمفتشين إمكانية الوصول إلى ما يودُّون الوصول إليه، فقد يكون ضروريا - إذا ارتأى المجلس ذلك - أن يتم إصدار قرار جديد، يعزز سلطة المفتشين، وتزال بذلك مظاهر الضعف أو الغموض. ويجب أن تكون التدابير الجديدة حازمة وفعّالة وجديرة بالثقة ومنطقية.

وعليه، يوصي وفد سري لانكا المجلس بأن نعمل بشكل يكفل إزالة الثغرة التي كانت قائمة في نظام التفتيش عام ١٩٩١، وبأن نعزز سلطة المجلس، وكذلك الأمين العام، من خلال جهد تعاوني لوضع خطوط توجيهية بغية أن تضطلع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بعمليات التفتيش على نحو شامل.

وإننا نناشد العراق التعاون بشكل تام مع الأمم المتحدة في سبيل جعل المنظمة أداة فعالة في صون السلم، وفقا لما نص عليه الميثاق بكل وضوح ومن دون التباس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل سري لانكا على الكلمات الطيبة التي وجّهها إليّ.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل نيبال. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بهاتاراي (نيبال) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأهنئ من خلالكم بلدكم الكاميرون، على التوجيه الذي ما برحتم تقدمونه لمجلس الأمن في مسألة السلم والأمن الدوليين. وإنني أذكر بصورة حية، مدى عمق الاستفادة التي حصل عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي من قيادتكم في العام الماضي، في سبيل التنمية، وأود أن أعرب عن تأييد وفد بلادي للجهود التي تبذلونها في توجيه المداولات الجارية هنا إلى نتيجة مثمرة وعادلة.

في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، حدد الأمين العام طابع المناقشة العامة لهذه السنة، عندما قال إن الشرق الأوسط والعراق وجنوب آسيا تشكِّل التهديدات القائمة في وجه السلم والأمن. وأوضح كذلك لماذا تقدم تعددية الأطراف أفضل الحلول الممكنة لهذه المشاكل. واليوم، في ظل قيادتكم الحكيمة، سيدي الرئيس، يناقش المجلس الحالة في العراق، وهي إحدى نقاط التوتر الكبير على ساحة الأمن الدولي. ويود وفد بلادي أن يرجو ويتعشم أن تلقى المداولات الجارية هنا المراعاة اللازمة عندما نرسم مسارنا

الجماعي بشأن المسألة الحساسة، والمعقّدة جدا المعروضة على المجلس.

لقد انضمت نيبال إلى الأمم المتحدة إيمانا منها بأن المنظمة كانت السبيل الأفضل والوحيد لتجنب آفات الحروب وتكريس كل الطاقات المتوفرة لتعزيز السلام والتنمية والكرامة الإنسانية. وطيلة ٤٧ سنة مضت منذ ذلك الحين، ثابرت نيبال على العمل بكد ومسؤولية في مجلس الأمن، التي تشرفت بالخدمة فيه مرتين، أو في أي مكان آخر ضمن منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أو خارجها، وذلك لمصلحة الأمن والسلم في أنحاء العالم، وكذلك تحقيق التنمية ورفاه الإنسانية.

وتؤمن نيبال بأن عضوية الأمم المتحدة تأتي بمسؤولية لا يمكن إنكارها لضمان التمسك الدائم بمبادئ الميثاق في متابعة تحقيق أهداف المنظمة. وإن احترام مساواة سيادة كل الأعضاء والتسوية السلمية للنزاعات الدولية وتفادي التهديد أو اللجوء إلى القوة، لانتهاك السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة، تشكِّل المبادئ التي لا تنتهك في إدارة العلاقات الدولية. وبالمثل، فإن الوفاء بالالتزامات بنية حميدة، ومد المساعدة للأمم المتحدة في أعمالها بموجب الميثاق، وعدم التدخل في مسائل تندرج أساسا في نطاق السلطة القضائية المحلية، إنما هي مبادئ أساسية أخرى يجب احترامها أيضا.

وإن إيمان نيبال الراسخ والتزامها بالمقاصد والمبادئ المهيبة التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة ينبثقان مباشرة من دستور بلادنا، وهما شديدا التأصل فيه. ووفقا لذلك، التزمت نيبال دائما بتلك المبادئ والمقاصد، روحا ونصا، وما زالت رغبتنا في القيام بذلك قوية كما في السابق. واسمحوا لي أن أضيف بأن خبرة نيبال الخاصة، بوصفها ضحية العنف الإرهابي في عُقر دارها، الذي ينحرف بالموارد الضئيلة المتواجدة التي يمكن استعمالها في إطلاق التنمية، قد عززت التزامنا بالهدفين التوأم: السلم والتنمية. وإننا مقتنعون، أكثر من أي وقت مضى، بأنه لا يمكن تحقيق أي منهما دون الآخر.

لقد أشرت إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وإلى إيمان نيبال بها، لأننا نعتقد بأن الحالة في العراق، وكذلك الوضع القائم بين العراق والكويت، لا يمكن معالجتهما بدون أن تلتزم كل الدول الأعضاء التزاما ثابتا بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. ويجب أن تنبثق قوتنا، الأخلاقية والقانونية، ونواح أخرى أيضا، من إطار ميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية التي تعبِّر عن ضميرنا الجماعي. هذه هي وجهة النظر التي دأبت نيبال على المحافظة عليها في الأمم المتحدة وفي حركة عدم الانحياز التي أدلت البارحة في مجلس الأمن ببيان نؤيده.

وفي اجتماع حركة عدم الانحياز الوزاري الذي انعقد في دربان في نيسان/أبريل، رحبنا بالضمانات التي قدمتها جمهورية العراق لاحترام استقلالية وسيادة وأمن دولة الكويت وضمان سلامتها الإقليمية. وإننا نشدد على أهمية تنفيذ مثل هذه السياسات للتخفيف من حدة التوترات وتعزيز التفاهم في المنطقة، ونطلب اتخاذ الإجراء اللازم لوضع هذه الضمانات في إطار عملي، مما لا يظهر النوايا الحسنة فحسب وإنما أيضا علاقات حُسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون المحلية لبعضنا البعض.

وفي نفس السياق، نطالب أيضا جميع الأطراف بأن تحترم روحا وعملا، استقلال العراق وسيادته وأمنه وسلامته الإقليمية، بعدم اللجوء إلى القوة الخارجية، ما لم يسمح المجلس بذلك بشكل واضح، وكتدبير لا يركن إليه إلا بعد استنفاد التدابير الأخرى. ولحين استخدام كل تدابير الميثاق الأخرى، ينبغي توخي الحذر قبل إشعال الشرارة في منطقة هي في الأصل متفجرة، شرارة قد تمتد إلى العالم بأسره. وإننا نؤمن

إيمانا راسخا بأنه ينبغي رفع الجزاءات المفروضة على العراق حتى تتوقف معاناة شعبه القاسية، بما في ذلك معاناة النساء والأطفال والمسنين، ويتعزز الاستقرار والأمن في المنطقة.

وفي إطار التطورات الحالية والآثار الخطيرة للحالة في العراق، ترحب نيبال باستئناف الحوار مؤخرا بين العراق والأمم المتحدة والأحداث التي تلت ذلك، والتي ينبغي أن تضمن تنفيذا كاملا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وبذاك الصدد، أود أن أسجِّل تقديرنا الصادق للأمين العام على جهوده الدؤوبة لمعالجة الوضع في العراق مع التمسك بمُثُل الأمم المتحدة في التعامل مع هذه المسائل.

وفي ذلك السياق، وفيما نشدد على أن لا مجال للقيام بأي عمل ضد العراق - أو ضد أي دولة أخرى - خارج نطاق ميثاق الأمم المتحدة، ونطالب العراق بأن يمتثل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن يُطمئن العالم، من خلال إجراءات مقنعة، بأنه لا يشكِّل خطرا وشيكا على السلم والأمن الدوليين.

وبالمثل، فإننا راسخون في اعتقادنا بأن التعددية هي المسار الوحيد المقبول لضمان أمن جماعي عالمي. وإن الإجراءات الأحادية، مهما كان هدفها ممتازا، تقوض سلامة القانون الدولي وتستخف بالمبادئ الأساسية لحكم القانون، فتولَّد عدم اليقين وضياع الأمل، خاصة بين أعضاء المنظمة الضعفاء الشديدي التأثر. ويشكِّل تنفيذ جميع الأطراف لكل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، تنفيذا كاملا، الوسيلة الوحيدة لإقامة سلام وأمن واستقرار دائم في المنطقة وفي غيرها.

أخيرا، بما أن نيبال تعهدت بحفظ السلم والأمن الدوليين وجعل العالم مكانا أكثر سلاما للعيش فيه لنا وللأجيال المقبلة، فإننا ندعو المجلس بأن يستغل هذا الاجتماع العلني لإيجاد طريقة سلمية عادلة لضمان السلم والأمن في المنطقة، وعلى المستوى العالمي، وتجنب آفات الحرب المدمِّرة.

ونتعشم أن يتسنى التوصل إلى حل سلمي إذا ما عملنا جماعيا من أجل جعل الأمم المتحدة محورا حقيقيا لتنسيق أعمال الأمم المتحدة في تحقيق أهدافنا المشتركة، المدرجة بصورة واضحة وقاطعة، في المادة الأولى من ميثاق المنظمة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل نيبال على الكلمات الطيبة التي وجهها إليَّ.

لا يوجد متكلمون متبقون على قائمتي. بالنظر إلى تأخر الوقت وبموافقة أعضاء المجلس أعتزم تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠ بالضبط.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.